الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: تسيير واقتصاد المؤسسة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من الفقر والبطالة

دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEG 2001-2016

مقدمة من طرف الطالبتين:

حمو نور الهدى

خوصة مولات

اشراف المؤطر الجامعي

دقيش مختار

السنة الجامعية: 2020-2021

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع ثمرة مجهودينا إلى الوالدين الكريمين

أطال الله في عمريهما ، وجعلهم سراجا منيرا واللذان وقفا إلى جانبي طيلة مشوارنا

الدراسي بدعمهم و دعوتهم ،

إلى كل أفراد عائلتي حمو و خوصة

والى كل الأصدقاء و الأقارب و زملاء الدراسة .

التشكرات

يقول الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم :

"ولأن شكرتم لأزيدنكم "

نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الأستاذ المشرف " دقيش مختار"

والى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

الفهرس

الإهداء II

التشكرات III

الفهرس IV

قائمة الجداول و الأشكال VI

المقدمة ..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....4

تمهيد :.....5

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....6

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 6

المطلب الثاني : نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 10

المطلب الثالث : خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12

المبحث الثاني : أهمية و أهداف و وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....15

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....15

المطلب الثاني : أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17

المطلب الثالث : وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 19

المبحث الثالث : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 20

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 20

المطلب الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....23

المطلب الثالث : أهمية تمويل و أنواعه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 25

خلاصة : 31

الفصل الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقليل من الفقر و البطالة.....32

تمهيد :.....30

المبحث الأول : ظاهرة البطالة ، تأثيرها و طرق معالجتها 31

المطلب الأول: مفاهيم ظاهرة البطالة و أنواعها 31

المطلب الثاني : تأثير ظاهرة البطالة 34
المطلب الثالث :الحلول المقترحة للتقليل من ظاهرة البطالة 39
المبحث الثاني : ظاهرة الفقر ، أسبابه و الإصلاحات المتخذة لتقليل من الفقر.....39
المطلب الأول : مفهوم ظاهرة الفقر و أنواعه 39
المطلب الثاني : أسباب الفقر 37
المطالب الثالث : الإصلاحات والإستراتجيات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر 42
المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقليل من الفقر و البطالة، وعراقيل التي تواجهها 38
المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص الفقر و البطالة 43
المطلب الثاني : العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 40
المطلب الثالث : النتائج المترتبة عن تقليل الفقر و البطالة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 41
خلاصة.....42
الفصل الثالث :دراسة تقيمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومساهمتها في تقليل من البطالة 43
تمهيد:.....44
المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 45
المطلب الأول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 45
المطلب الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 46
المطلب الثالث : أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 46
المبحث الثاني : علاقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....46
المطلب الأول : أشكال الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 47
المطلب الثاني : مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة المصغرة من طرف الوكالة ANSEJ 50
المطلب الثالث : المعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 51
المبحث الثالث : دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و مساهمتها في خلق مناصب شغل.....52
المطلب الأول : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى الوطني 51
المطلب الثاني : دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث مناصب شغل 53

المطلب الثالث : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تخفيض نسبة البطالة و الفقر 55

خلاصة.....56

خاتمة عامة 57

قائمة المصادر و المراجع 59

ملخص 62

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول01 :	التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمشاريع الصغيرة	**08**
الجدول02 :	تعريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**09**
الجدول03 :	تصنيف المؤسسات حسب عدد العمالة و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية	**10**
الجدول04 :	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في(2003-2017)	**23**
الجدول05 :	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم	**24**
الجدول06 :	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص سنة 2017	**24**
الجدول07 :	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2017	**25**
الجدول08 :	حصة التشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل الكلي للفترة (2010-200)	**39**
الجدول09 :	نسبة التشغيل إلى البطالة لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2007-2013	**39**
الجدول10 :	المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي	**47**
الجدول11 :	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي	**47**
الجدول12 :	المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي	**47**
الجدول13 :	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي	**48**
الجدول14 :	توزيع المستفيدين حسب المؤهل فترة (2009- 2014)	**52**

الجدول15 :	وضعية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط	**52**
الجدول16 :	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة من 1997 إلى 2016	**53**
الجدول17 :	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة حسب قطاع النشاط 1997 إلى 2016	**54**

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل 01	الأشكال القانونية للمؤسسات	**22**
الشكل 02	مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم الشباب	**45**
الشكل 03	مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لإنشاء مشاريع جديدة)	**50**

تعد البطالة من اكبر وأقدم المشاكل التي تواجه الاقتصاد و التنمية الاقتصادية ، فهي ليست بالظاهرة الجديدة كما أكدت الدراسات و البحوث وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي و تغيير معدلات البطالة السائدة في نفس الاقتصاد.

إذ يمكن وصف البطالة على لأنها "الداء" الذي يتوغل في عروق اقتصاديات العالم ، فان أصاب أي اقتصاد بنسبة مرتفعة فانه يمكن القول بان عوارض التراجع قد بدأت في الظهور على هذا الجسم ، وبتزايد تلك النسبة إلى معدلات أو مستويات أعلى سيخلف أثارا سيئة دون أدنى شك.

الأمر الذي يتطلب الوقوف عند تلك الظواهر لدراستها و تحليل أسبابها لكي يتم اختيار الترياق الشافي للوقاية خاصة أن الوقاية أكثر اقتصادية واقل تكلفة من العلاج نفسه.

فان سلامة الاقتصاد يعكس تكامل القطاعات أو المكونات المشكلة له ، وكآلية للوقاية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي و الاجتماعي خاصة من الناحية خلق مناصب شغل .

فقد أولت الكثير من دول العالم على غرار الجزائر اهتماما كبيرا لهذا القطاع وذلك بشن سياسات و إجراءات لتنميته و حمايته رغبتا في الوصول إلى معدلات نمو جديدة ، وبناءا على ذلك يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي :

أ- إشكالية البحث :

سنحاول من خلال هذه الدراسة ، الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث و التي يمكن بلورتها في السؤال التالي :

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليل من الفقر والبطالة ؟

للإجابة على الإشكال الرئيسي تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تتلقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعم بالجزائر ؟
- هل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في تخفيض من نسبة البطالة ؟

ب- فرضيات البحث :

من اجل الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة ، سوف ندرج مجموعة من الفرضيات نراها واقعية والتي نسعى لاختبارها ، وهي على النحو التالي :

- جهود وجراء الحكومة لها دور فعال في تقليص من ظاهرة البطالة .
- خاصية تأقلم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التغيرات المحيطة بها جعلها الحل الأمثل في تحقيق تقليص من ظاهرة البطالة .

ج- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ إبراز الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة فعالة للتخفيض من مستويات البطالة و بالتالي استغلالها مستقبلا و لما لا حاضرا.
- ✓ إبراز واقع البطالة و كذا في الجزائر و كذا البرامج و الإجراءات التي وضعتها الجزائر لامتصاص هذه الظاهرة .

د- أهمية البحث :

- ✓ توضيح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال تحقيق التنمية من خلال استحداث مناصب شغل التي تساهم في توفيرها .
- ✓ معرفة إذا كان ممكن تحدى ظاهرة البطالة في المستقبل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة لتقليص من البطالة .

هـ- مبررات اختيار الموضوع :

قد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب يتمثل أهمها فيما يلي :

- ✓ الدور الذي ستلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا بسب تراجع قدرات الدولة في التشغيل في القطاع العام .
- ✓ تفاقم ظاهرة البطالة و ما صاحبها من تغير سلبي في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية .
- ✓ الأهمية التي اكتسبها و اهتمام الجزائر بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و- حدود الدراسة :

- **الحدود النظرية :** موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له جوانب عديدة للدراسة و من خلال دراستنا هذه قمنا بالتطرق إلى مفهوم العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتركيز على تعريف الجزائر لهذا نوع من المؤسسات ، مع التطرق إلى خصائصها و أهدافها و أهميتها ودورها كل ما يخص هذه المؤسسات .

- **الحدود المكانية :**

تم التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر.

ز- منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

تم اعتماد على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لوصف كل ما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التقليص من ظاهرة البطالة ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال الدراسات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا البطالة ، والقيام بتحليل الجداول الإحصائية و الأشكال البيانية باستخدام برنامج Excel ، و لتدعيم الموضوع اعتمدنا على المراجع المتاحة التي تتناول نفس موضوع البحث : الرسائل الجامعية ، الكتب ، الملتقيات، مواقع الانترنت من اجل إثراء البحث .

ح- هيكل البحث :

و لدراسة موضوع الإشكالية و التحقق من الفرضيات سيتم تقسيم البحث الفصلين :

الفصل الأول وهو يخص الجانب النظري ويحتوي على ثلاثة مباحث وهو عبارة عن مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويتضمن الطرق إلى أساسيات الأهمية و الخصائص و الأهداف ...

أما الفصل الثاني و هو يخص الجانب النظري أيضا يحتوي على ثلاثة مباحث ، وهو عبارة عن عموميات حول طاهرة البطالة و تأثيرها و طرق معالجتها ، وكذا دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص البطالة .

ط – صعوبات البحث :

- ✓ عدم توفر بعض المراجع في المكتبة الجامعية .
- ✓ صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات .

الفصل الأول:

مفاهيم عامة

حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

أدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية لذلك أولت لها اهتماما متزايدا بتقديم الدعم و المساعدة للنهوض بهذا القطاع و تحقيق النمو الاقتصادي .

و هذا الاهتمام ينبع من كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منهجا متميزا قائما بذاته من جهة ، و من جهة أخرى كونها منهجا مكملا و مساندا للمؤسسات الكبرى . حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منهجا متميزا مهما تعددت المصطلحات الدالة عليها ، فهي تارة مشروعات صغيرة و متوسطة الحجم و تارة أخرى منشاة الأعمال الصغيرة أو المتوسطة ، ويصطلح عليها كذلك المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

كما هو الحال في الجزائر و يرمز لها (P.M.I) أي بمعنى:

(Petites et Moyennes Industries) و (P.M.E) أي

(Petites et Moyennes Entreprise) لا تقودها بمميزات خاصة تبدأ ببساطة هيكلها كذلك التنظيمي و تسيرها الفعال .

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت أشكالها و تعدد نشاطها إلا أن دورها يكون رياديا إبتداءا من خدمة الفرد و المجتمع و الاقتصاد المحلي و العالمي على حد سواء بحيث تضمن للشخص دخلا ذاتيا و لأسرته ، وتكون بذلك مبعثا للنشاط و محفزا له فضلا عن كونها تشكل ميدانا لاكتشاف المواهب الشابة و الأفكار المبدعة ، أما بالنسبة للمجتمع فهي تضمن إشباع حاجات الناس لكونها تعمل في مجال الأنشطة الخدماتية و الإنتاجية و الفكرية و تسمح بتغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي و المساهمة في إعداد العمالة الماهرة و تتمكن من التوغل في عالم الشغل.

فهذا الفصل يتناول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعريف بها وكذا تعريفها في الجزائر كما يتطرق إلى نشأتها ، خصائصها ، وظائفها ، أهميتها ، أهدافها وأشكالها .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية لذا فان إعطاء و تحديد مفهومها له أهمية كبيرة ، و لكن مازال هذا المفهوم يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات و يرجع ذلك إلى صعوبة وضع و تحديد تعريف يميزها عن باقي المؤسسات ، و سيختلف هذا التعريف عن دولة أخرى .

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الإطراف و الجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات و سبل النهوض بها و ترقيتها و كذا اختلاف المكان و مجال النشاط ، فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري أو التونسي أو السوري أو أي بلد نامي آخر من حيث مستويات النمو و التكنولوجيا المستخدمة و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و المحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات .

الفرع الأول : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رغم التباين الكبير حول مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين أنظمة الدول المختلفة و الجهود المبذولة لوضع تعريف موحد لها إلا أن هذه الأخيرة واجهت تعددا في المعايير و المحددات المختلفة الخاصة بكل جهة في تحديد مفهومها الخاص لهذا النوع من المؤسسات .

فالمؤسسة (أي مؤسسة) تعرف بأنها وحدة اقتصادية مؤلفة من مجموعة أفراد متضامنين تربطهم علاقات معينة من اجل تحقيقي هدف معين و كما يمكن اعتبارها مجموعة أفراد و أموال لها كيان واقعي خاص تتمتع بالاستقلال و الذاتية و تتكون من عناصر مختلفة يتم تعيينها في سبيل تحقيق غاية هذه المؤسسة فنستخلص إن عناصر أو خصائص المؤسسة هي :

- تجمع إنساني
- منتج للسلعة أو خدمة
- مكان للتبادل[1]

و بالمقابل نجد أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة محددات أكثر معايير أدق من :

أولا : المعايير الكمية

هي من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد :

(1) نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 ص1

- معايير رأس المال : يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس طاقة الإنتاجية و استثمارية إلا انه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى .
- معيار حجم الموجودات : أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة .
- معيار رقم الأعمال : و يستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا
- معيار العمالة : وهو من أكثر المعايير استعمالا و ذلك لبساطة استخدامه و تطبقه و سهولة الحصول على المعلومة ، وكذا ما يتمتع من ثبات نسبي ، و يعي ما تضمنه المؤسسة من عدد العمال و يختلف من دولة لأخرى .
- معيار معامل رأس المال : و هو يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة من العمل و يعبر عنه بالعلاقة التالية :

م ر م = رأس المال الثابت / عدد العمال

ثانيا : المعايير النوعية

و نجد :

- قيمة المبيعات : هو معيار كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله ، ذلك أن قيمة المبيعات و حجمها إنما يتحدد حسب سوق و كذا نوعية المنتج
- المعيار القانوني : يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال و كذا مصادره و حجمه و عادت ما تكون شركات تضامنية ، أو وكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادت لا تكون في شكل شركة ذات أسهم .
- معيار الإدارة (التنظيم) : و تصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة وفق هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية :
  - الجمع بين الملكية و الإدارة
  - قلة عدد مالكين رأس المال
  - ضيق نطاق العمل
  - صغر حجم الطاقة الإنتاجية
  - تحمل الطابع الشخصي بحجم كبير
- معيار الاستقلالية : أي تكون مستقلة ، أي أنها تملك على الأقل 50٪ من رأس مالها وقد تكون النسبة اقل من ذلك .
- المعيار التكنولوجي : وحسب هذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى و من خلال هاته المعايير يمكن حصر

تعريف الظاهرة المدروسة إلا أنها خاضعة للعوامل البيئية التي تنشا و تتطور فيها هذه المؤسسات خاصة البيئية منها [1]

الفرع الثاني : تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

فيما يلي بعض التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد :

- **تعريف منظمة العمل الدولية :**

هي تلك المنشات الإنتاجية و الحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة و يديرها مالكها و يصل عدد العاملين فيها إلى (250) عاملا .[2]

- **تعريف البنك الدولي :**

يتميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 3 أنواع هي :

أ- المؤسسة المصغرة : وهي التي يكون فيها اقل من 10 موظفين ، و إجمالي أصولها اقل من 100.00 دولار أمريكي ، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.00 دولار أمريكي .

ب- المؤسسة الصغيرة : هي التي تضم اقل من 50 موظفا ، و إجمالي أصولها و حجم مبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ج- المؤسسة المتوسطة : عدد موظفيها اقل من 300 موظف ، وحجم أصولها ومبيعاتها السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار أمريكي . [3]

- **تعريف الاتحاد الأوربي :**

وضع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء . فالمؤسسات المصغرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 أجراء ، أو هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 50 أجير و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أولا تتعدى اقل من 250 عامل ولا يتجاوز حجم أنتاجها السنوي 40 مليون أورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 28 مليون أورو . [4]

- **تعريف بريطانيا :**

عرف قانون الشركات بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية :

---

(1) خبابة عبد الله ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (آلية لتحقيق التنمية المستدامة)** ، دارا لجامعة الجديدة الإسكندرية ، 2013 ص14-15

(2) هيا جميل بشارات ، **التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، دار النفائس ، عمان 2008 ص35

(1) سليمان ناصر ، عواطف محسن ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، ملتقى وطني حول الاقتصاد الإسلامي- الواقع و الرهانات - ، غرداية 24/23 فيفري 2011 ص 35 .

(2) احمد رحموني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ، المكتبة المصرية للشر والتوزيع، الجيزة،2011، ص 22

ا- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي

ب- حجم رأس المال مستثمر لا يزيد عن 65,5 مليون دولار أمريكي .

ج- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل .

- **تعريف دول جنوب شرق آسيا :**

دول جنوب شرق آسيا وجدت تعريفات ومعايير لقياس المشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا ولا تتلاءم مع واقع الحال عنها .

الجدول رقم (1): التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمشاريع الصغيرة

الرقم	الدولة	معيار قياس كحد أقصى
1	اندونيسيا	اقل من19 عامل
2	ماليزيا	اقل من25عامل
3	الفلبين	اقل من99 عامل
4	سنغافورة	اقل من50 عامل
5	تايلاند	اقل من 5 عامل

المصدر: نبيل جواد مرجع سابق ص27

1

- **تعريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

كما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول رقم (2) : تعريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
كندا:		
- المصغر	-غير مستخدم	//
- الصغير	-اقل من 500 في الصناعة، 50 في الخدمات	-اقل من 5 ملايين دولار مبيعات سنوية
- المتوسطة	- غير مستخدم	//
الولايات المتحدة :		
- المصغرة	-غير مستخدم	//
- الصغيرة	-اقل من 500	-عادة اقل من 5 ملايين مبيعات سنوية
- المتوسطة	-غير مستخدم	//

(3) نبيل جواد ، مرجع سابق ص25-26-27

[1]

المصدر: برجي شهرزاد، ص 27.

- **تعريف مصر:**

يعرفه قانون الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بأنها: كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ، و يكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية و الإدارة ، ويقل عدد العمال فيه عن مائة 100 عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي و المباني .[2]

- **تعريف الأردن :**

تعرفه الجامعة العلمية الملكية بالأردن : بان المشروعات الصغيرة التي تشغل من 11الى19عاملا بينما المشروعات التي شغلت 20 إلى 99 عاملا مشروعات متوسطة ، و مما تجاوز ذلك اعتبر مشروعا كبيرا .[3]

- **تعريف الجزائر:**

يتلخص التعريف المستخدم في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي اعتمدت فيه على معيار عدد العمال و رقم الأعمال حيث يحتوي القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5,6,7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها

- تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات و تشغل ما بين 1 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500)مليون دينار مع استفاءها لمعيار الاستقلالية .

الجدول رقم (3) : تصنيف المؤسسات حسب عدد العمالة و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية .

طبيعة المؤسسة	عدد العمالة	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المتوسطة	تشغل ما بين 50 إلى 250	محصور بين 200مليون إلى ملياري دينار	ما بين 100الى 500 مليون دينار
المؤسسة الصغيرة	تشغل ما بين 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دينار	لا تتجاوز 100 مليون دينار
المؤسسة المصغرة	تشغل ما بين 01 إلى 09	اقل من 20 مليون دينار	لا تتجاوز 10 ملايين دينار

[4]

المصدر: احمد رحموني ، مرجع سابق ، ص24.

---

(1) برجي شهرزاد ،**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية ، كلية الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان 2012/2011،ص27

(2)خبابة عبد الله ،مرجع سابق ،ص16

(3) هيا جميل بشارات ، مرجع سابق ، ص 36

(1) احمد رحموني ، مرجع سابق ، ص24-25

المطلب الثاني : نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ نشأتها عدة تطورات و تغيرات تبعا للتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ، و تضاعف عددها خاصة بعد انتقال البلاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و فتح المجال للخواص .

أولا : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل و هي :

المرحلة الأولى : 1962-1982

في هذه المرحلة أعطت الحكومة أهمية للمشاريع الكبرى الثقيلة و المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم و خاصة في الصناعة ، وفي هذا الإطار همشت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، بحيث كان القطاع الخاص أو المؤسسات الخاصة يمثل المؤسسات العائلية ذات الملكية أو المؤسسات الحرفية .

و تأسست خلال هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال السنة الواحدة ، والتي عرفت مجموعة من القيود أهمها :

- تتعدى قيمة مشاريع الاستثمارات 30 مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات الأسهم و 10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو مؤسسات ذات مسؤولية جماعية
- صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة ، بحيث لا يتعدى تمويل البنك 30٪ من المبلغ المستثمر.[1]

المرحلة الثانية : فترة الثمانينات 1982-1988

تميزت هذه المرحلة بانخفاض مدا خيل الدولة ، وذلك لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986، فكان لذلك تأثير كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام ، والتي كانت تمول من خزينة الدولة ، فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية و المر دودية الاقتصادية ، إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجية المستوردة .

ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة ، وتجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة و الصناعات الثقيلة و توجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة . وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا حيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ و تحقيق أولويات و أهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة ، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، فخلال هذه المرحلة ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير ها و توجيهها ، و يبرز ذلك من خلال إصدار إطار تشريعي و تنظيمي يتعلق بالاستثمار الوطني الاقتصادي الخاص ، غير أن العراقيل

(2) أحمد بن قطاف، حمزة فيشوش ، **المنظومة القانونية و المؤسسات لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، ملتقى وطني حول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2010-2011،جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، يومي 18و 19 ماي 2011 ص161 .

التي كانت تواجه الاستثمارات الخاصة تركت أثرا سلبية على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولم يحدث قانون الاستثمار لسنة 1986 أثرا كبيرا في تطور هذه المؤسسات.[1]

المرحلة الثالثة :1990 -2009 :

تميزت هذه الفترة باتخاذ قرارات حاسمة بهدف تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث كانت من أولويات السياسة العامة تحقيق التنمية لاقتصادية ، و بالتالي وضعت الدولة مجموعة من الإجراءات لتهيئة المناخ الاقتصادي ، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/19 الخاص بتحرير التجارة الخارجية
- المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمارات و خلق مكتب وحيد APSI على المستوي الوطني الذي سمي بوكالة ترقية و دعم الاستثمارات سنة 1994
- وضع الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994 و إصدار قانون الخوصصة سنة 1995
- الإجراءات الهادفة إلى تحرير عمل البنوك و تقديم التسهيلات للقطاع الخاص و تخفيض أسعار الفائدة إبتداءا من سنة 1998 .[2]

وتعتبر فترة نهاية التسعينات بمثابة قفزة نوعية محو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بشروع الحكومة في هيئة هذه المؤسسات ، من خلال جملة من الإجراءات و البرامج كصدور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و النمو للفترة ما بين (2000-2004) حيث يشكل هذا البرنامج المنعرج الحاسم في مجال تأطير و هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ أنه تم تكريس من خلاله ما يلي : [3]

- **في 2001:** صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- **في 2003:** تم إصدار النصوص القانونية المتعلقة بـ :
  1. إنشاء مشاتل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
  2. إنشاء مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
  3. أنشاء المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
  4. ضبط تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة و تنظيمه و سيره .[4]

---

(1) حبيبة مداس ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها الاقتصادية مع الإشارة إلى ولاية الوادي** ،ملتقى وطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-2013/05/06، ص9.

(2) أحمد بن قطاف ، مرجع سابق ، ص161.

(3) وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوي البطالة في الدول النامية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر ، تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013-2014 ،ص32.

(1) أحمد بن قطاف ، مرجع سابق ، ص 175.

5. قدم برنامج أضافي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2004-2009)، حيث تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ البرامج الترقوية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا أعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي ، ففي سنة 2004 انعقدت « الجلسات الوطنية الأولى الصغيرة و المتوسطة » والتي شارك فيها كل الفاعلين في عالم المؤسسات التي انبثقت منها القرارات التالية :

- **في 2004 :** أنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- **في 2005 :** إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- **في 2007 :** إعطاء إشارة انطلاق « البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ».
- **في 2008 :** تعزيز المعلومات الاقتصادية ، الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تصميم جهاز معلوماتي و كذا تطوير جسور الترابط مع المنظومة الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى قصد التعاون و التكامل و الانسجام في البرامج المحلية التنموية المندمجة .
- **في 2009 :** وضع حيز التنفيذ لأول مرة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية.[1]

المطلب الثالث : خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرضت نفسها و تواجدها من خلال ما استطاعت تحقيقه ، فهي تتمتع بمزايا و خصائص و سمات تميزها عن باقي القطاعات الأخرى (باقي المؤسسات) ، و في ما يلي أهمها :

الفرع الأول : مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من المزايا و الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات ، من أهمها :

1) سهولة التأسيس :

وذلك لانخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها ،حيث أنها تستند إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي ، و هذا ما يتناسب مع البلدان النامية ، ينتجه لضعف المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل .[2]

2) الاستقلالية في الإدارة :

(2) وفاء دويس ، مرجع سابق ، ص 33

(3) خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، 37- 39

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها مما يسهل قيادتها من قبل مالكها ، مما يسهل قيادتها و الأهداف التي أسست لأجلها ، كذلك سهولة إقناع العاملين فيه بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة .

3) سهولة وبساطة التنظيم :

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين تكون أمام عدد اكبر من العمال، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع ، التحديد التدقيق للمسؤوليات ، وتوضيح المهام ، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط و الرقابة ، و بين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ .

4) مركز التدريب الذاتي :

تتم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها و ذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار و هذا يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة .

5) تحتوي نظام معلومات داخلي بسيط و اقل تعقيدا :

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا و نزولا بين الإدارة و عمالها ، أما بالنسبة للخارجي فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة ينتجه قرب السوق جغرافيا و بالتالي السوق لان التحولات على المستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .

6) جودة الإنتاج :

ينتجه المتخصص الدقيق و المحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية ، حيث يعتمد نمط الإنتاج فيها غالبا على المهارات الفنية و المهنية ، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق و احتياجات المستهلكين ، مما يسهل عملية التكيف و التطور و يستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات .

7) توفير الخدمات للصناعات الكبرى :

تتم هذه العملية وفق عملية من خلالها تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة ، و تجدر الإشارة بان العملية التعاقدية هي جميع الالتزامات في مجالات النتاج و الخدمات الصناعية التي تنشا بين مؤسسين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه و ملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة و خدمة المنافع المشتركة .[1]

(1) خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 37 - 39

8) قصر فترة الاستيراد :

مقارنة مع غيرها من الشركات تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية قصيرة و ذلك نتيجة لـ :

- صغر حجم رأس المال المستثمر.
- سهولة التسويق .
- زيادة دورات البيع .
- قصر دور الإنتاج .

9) احد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي :

إن إقامة المشروعات الصغيرة و التي تتطلب مهارات إدارية متواضعة و استثمار بسيط تعتبر مكانا هما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال في المشاريع صغيرة و المساهمة في العملية الإنتاجية .[1]

10) القدرة على جذب المدخرات :

لا تواجه المؤسسات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة ، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار و صغر حجم رأس المال المطلوب لإقامته ، وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية .[2]

11) سهولة الدخول للسوق و الخروج منه :

إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست كبيرة ، خاصة مخاطر السوق نظرا لسهولة الدخول أو الخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في اغلب الأحيان ، فالمؤسسات الكبيرة تتحمل مخاطر كبيرة نظرا لحجم استثمارها وحجم حصتها في السوق .[3]

الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصائص عامة و أخرى مالية كالتالي :

❖ **أولا : الخصائص العامة**

(1) خبابة عبد الله ، مرجع سابق ،ص ص37-39

(2) نبيل جواد ، مرجع سابق ، ص87

(3) كتوش عاشور ، طرشي محمد ، **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف يومي : 17-18 أفريل 2006

- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمؤشر عدد العاملين فيها ، أي أنها تستخدم عددا محدودا من العاملين ، و في اغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما تجعلها أكثر مرونة وقدرة أعلى على التغيير.
- غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شركة أفراد فيحصل تداخل في الملكية بين المالك و مؤسسته ، مما يجعله مضطرا لإدارتها بنفسه لان عواقب أي خطاء تمتد إلى ثروته الشخصية .
- تمارس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نشاطا واحدا مما يقلل متطلبات مهارات اقل و نظم تسير اقل تعقيدا و أكثر بساطة .
- تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعدلات فشل عالية متمثلة في الموت ، الغلق أو التصفية مقارنة بالعمال الكبيرة ، وتهديد الفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير أو المتوسط ، إلا انه أعلى في سنوات التأسيس الأولى و نسبته الأكبر هي نتيجة لعدم رغبة أصحابه في الإبقاء عليه بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها مما يضطرهم لتصفيته.
- يتميز سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمحدودية النسبية إضافة إلى المعرفة الشخصية للعملاء ، مم يسهل التعرف إلى احتياجاتهم وتفصيلاتهم و تحليلها و اتجاهات تطورها في المستقبل . و بالتالي سرعة الاستجابة و بالتالي لحاق التغيير في هذه الاتجاهات .
- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأداء الرجل الواحد في عملية الشراء البيع و الاتصالات الشخصية و بمساعدة عدد قليل من العمال بالإنتاج .

❖ **ثانيا : الخصائص المالية و المحاسبية .**

- صغر رأس مالها و اعتمادها على مصادر تمويل داخلية بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي بقيوده التي تعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل ، مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن القرض لها ، لذا فإنها تفضل التمويل عبر القروض أو مصادر غير رسمية حتى وان ارتفعت تكلفتها ذلك مقابل حرية التصرف في إدارة المؤسسة .
- قدرتها على تحقيق عوائد كبيرة و أحيانا اكبر من المؤسسات الكبيرة و يرجع ذلك لتفرغ صاحب المؤسسة لكل الوظائف الأساسية .
- تكاليف إنتاج عالية ، عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم و من المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير.
- عدم القدرة على تكوين احتياطات بغية النمو و ذلك لعدم وجود التمويل اللازم و إن وجد فان تكلفته عالية .
- الحاجة الكبيرة لاستخدام الأرباح للحاجة الشخصية و لا يكون هناك فرق بين صندوق المؤسسة و سيولة مالكها ، وحتى استخدام بعضها لتلبية حاجاته المعيشية الخاصة على حساب المؤسسة .

- تشكل القوانين الضريبية مصدر تأثير سلبي على المشروع الصغير ، فهي تمتص نسبة من الأرباح التي يحققها و بالتالي تشكيل عتبة أمام تكوين احتياطي مالي .
- صعوبة إعداد القوائم المالية افتقار المسير للخبرة المالية و المحاسبية و اعتمادها على محاسبة بسيطة في التقنية .
- دورة حياة المؤسسة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة قد تضع حدا لنهاية نشاطها و هذا راجع لهشاشتها مثل استقالة موظف أساسي ، خسارة زبون مهم .
- دورة حياتها منقسمة إلى عدة مراحل و كل مرحلة لها احتياجاتها المالية الخاصة ، فمرحلة الانطلاق تكون معتمدة على الخزينة ، مرحلة النضج يتغير الهدف بتقليل المصاريف المالية و ضمان أكثر استقرار في تمويلها أما مرحلة النمو فيها البحث عن قيمة إضافية و جديدة لرأس المال و تطوير النشاط .[1]

المبحث الثاني : أهمية و أهداف و وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات

أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية و المساهمة في زيادة الصادرات و توفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، فلها القدرة على الاستفادة من الموارد و الإمكانات المحلية المتاحة ، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى ، وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية ، خاصة السلع التي يتمتع البلد .بميزة نسبية في إنتاجها ، مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.[2]

2. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوازن الجهوي :

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة الانتشار الواقعي ، مما يجعلها عنصرا مساعدا في عملية تحقيق التنمية المتوازنة و تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن ، بحيث لا يكون التركيز فقط في المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى .

(1) سليمان ناصر، عواطف محسن ، مرجع سابق ، ص ص 5-7

(1) وصاف سعيدي ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة عمار ثلاجي ، الاغواط ، يومي 08-09 أفريل 2002.

فهذا الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فروع الوطن يمكنها من التخفيف من حدة مشكلة البطالة ، كبح جماح الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن و كذا نشر الوعي الصناعي عبر الأقاليم المختلفة .[1]

3. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التكامل الاقتصادي :

لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة دائما إلى خلق منافسة و مواجهة مع المؤسسات الكبيرة ، بل تعتبر المؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات التغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة ، و قد يكون التكامل و التعاون بينهما هام و ضروري و ارتباط النوعين و حاجتهما لبعضهما أمر أساسي.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات النسيج الصناعي و القطاعات الاقتصادية ، من خلال التقاعد من الباطن ، و توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة و بعدة مجالات ، التوزيع منها و التموين و صناعة قطع الغيار و غيرها .

ففي اليابان تساهم الصناعات الصغيرة في إنتاج المنشات الكبيرة بحوالي 72٪ في الصناعات المعدنية و 76٪ في صناعة الآلات و المكائن و 77٪ في صناعة وسائل النقل ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتعاقد مؤسسة جنرال موتورز 26000 مصنع صغير لإنتاج قطع الغيار.[2]

4. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإنتاج المحلي و في مجال الابتكارات :

تحتاج المنافسة لشرسة في اقتصاد السوق و خاصة مع الشركات الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات و فروعها في الأسواق المحلية ، إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدون فعال في التجديد و الابتكار ، و هذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد إن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة ، و هذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على إدخال أنشطة جديدة إلى السوق.[3]

المطلب الثاني : أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أهداف ، نذكر منها :

---

(2) فتحي السيد عبده أبو أحمد ،مرجع سابق ص46

(3) هوشيار معروف ، **دراسات في التنمية الاقتصادية : إستراتجيات التصنيع و التحول الهيكلي – أطروحات فكرية و حالات دراسية** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، عمان ،2005 ، ص267.

(1) فريد نجار ،**الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم (مدخل رواد الأعمال)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006،ص259.

- **تلبية الحاجات الحالية للسكان :**

تعمل المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة على امتصاص الاختلالات المسجلة على صعيد القطاعات و الفروع الصناعية التي تعمل على تلبية احتياجات السكان بشكل مباشر ، فطبيعة هذه المؤسسات لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية تمكنها من تلبية الحاجيات الجارية للسكان من مختلف السلع و المنتجات على مستوى السوق المحلي و الوطني ، بالإضافة إلى هذا فهي تعمل على خلق مناصب الشغل و امتصاص البطالة .

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتحقيق التوازن الإقليمي و التنمية الاجتماعية:**

يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجانب اجتماعي هام ، نتيجة ارتباط المشاريع الصغيرة غالبا مع العائلة مما يساهم في تعبئة المدخرات العائلية و استثمارها نحو أفضل ، وبهذا تسلهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن و التنمية الإقليمية و ذلك لقدرتها على الانتشار و قلة احتياجاتها للبنية التحتية نتيجة صغر حجمها و محدودية نشاطها ، مما يجعلها قادرة على ممارسة نشاطها في المناطق النائية و إعادة توزيع الاستثمار ، فهي بذلك تساعد على تنمية المناطق المعزولة و توجيه الاستثمارات إليها .[1]

- **المنافسة و جذب الاستثمارات الأجنبية :**

إن توفير التسهيلات اللازمة و التعديل المستمر في إجراءات و قوانين الاستثمار من شأنه المساهمة في دخول العديد من المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي يراها مجال خصبا لاستقطاب هذه الاستثمارات ، وقد تزايد الاتجاه إلى تدويل النشاط من خلال تكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر للمنشات الصغيرة والمتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها من خلال ترقية أشكال المقاولة بالباطن و توفير المناخ الاستثماري المناسب و المشجع .

- **التكيف مع المتقلبات و الأزمات الاقتصادية :**

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى في التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة و في أقل وقت ممكن ، ويعود هذا إلى صغر حجم الاستثمار مما يسهل عليه التحول الاقتصادي ، و بالتالي تبرز أهمية هذه المؤسسات في أوقات الأزمات .

- **التكامل الصناعي و دعم المؤسسات الكبيرة :**

(2) خالد قاشي ، أيوب الشيكر ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل** ، ملتقى وطني حول : إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة اخضر الوادي ، يومي 07/06 ديسمبر 2017 ، ص 05 .

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسمح بتحقيق التكامل مع الصناعات الكبرى و ذلك من خلال توفير العديد من المداخلات لها و استيعاب مخرجاتها ، كما أنها تعتبر كمصدر لتكوين الخبرات و تدريب العمال من خلال تقديم دورات تدريبية و مهنية لعمال المؤسسات الكبرى ، بالإضافة إلى قيامها بدور المورد و تقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن ، و عادة ما تبني المؤسسات الكبرى إستراتجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار.

- **توظيف حجم مهم من اليد العاملة :**

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكثافة اليد العاملة ، كونها تعتمد على العنصر البشري في العملية الإنتاجية ، ويقدر متوسط تشغيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة بـ 50 ٪ من مجموع اليد العاملة في القطاع الخاص .

- **توفير مناصب الشغل :**

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إتاحة فرص عمل كبيرة في الوقت التي تعاني الدول لاسيما النامية من مشكلة البطالة ، و تتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة .

- **مصدر توليد الناتج القومي :**

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الدول الغربية بـ 30 ٪من الناتج القومي الإجمالي ، وهي نسبة معتبرة خاصة إذا إستثيينا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاطات الأخرى غير الصناعية .

- **دعم الصادرات :**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك لقدرتها على التحول إلى الخارجية بسبب تنوع منتجاتها و انخفاض تكاليفها ، بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الأولية المحلية و هو ما يعني محدودية وارداتها.[1]

- **تنمية المناطق الريفية :**

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطئنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية ، و بالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية ، وهذا

(1) خالد قاشي ،مرجع سابق ، ص ص 05-06.

ما يساعد على توفير فرص العمل لسكان هذه المناطق و تحسين مستوى معيشتهم و التقليل من الهجرة إلى مناطق الحضرية .[1]

المطلب الثالث : وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تشهد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات الأخيرة اهتماما منقطع النظير على المستويين الوطني و الدولي ، حيث ينعكس ذلك في النمو الكثيف و الواسع في تطور أعداد هذه المؤسسات في جميع دول العالم ذلك أنها أدركت أهمية و قدرت هذه المؤسسات على تحقيق عوائد اقتصادية مجدية و عالية مما ينجم عنه تحويل إلى قوى عمل حقيقية منتجة من خلال انخراطها في حركة الإنتاج و بالتالي يتجسد في المساهمة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية ، كما لها دورا ملحوظا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات ، التجديد و الاستثمار علاوة على دورها التكاملي مع المؤسسات الكبيرة ، إذ من هنا نقوم بعرض أهم النقاط التي تبرز دورها وذلك في ما يلي :

- قدرتها على خلق فرص عمل و بتكاليف رأسمالية منخفضة ذلك راجع لطبيعة الإجراء الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس مال ، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني كما تجد الإشارة أيضا إن ما يميز التشغيل في هذه المؤسسات للنمو المنتظم راجع إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هياكلها اقل من 50 عاملا و توسيع أخرى بفعل يراجع الدعم الحكومي.
- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة في هذه المناطق و ما يتجه عنه من الهجرة إلى المدن و ذلك بتثبت السكان في إقامتهم الأصلية.
- المرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- تساعد على زيارة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا ، لان إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة زمنية اقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و بالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.
- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافية بين مختلف المناطق و تقليص أوجه المقارنة في توزيع الدخل و الثورة بين الريف و المدن و مساهمتها في إعداد التوزيع السكاني و خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.
- المساهمة في المعالجة بعض الاختلالات الاقتصادية كالاختلال بين الادخار و الاستثمار حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مع المؤسسات الكبيرة ، أيضا بالنسبة لعلاج جزئي للاحتلال

(1) خالد قاشي ، أيوب الشيكر، مرجع سابق ، ص 06.

الحاصل في ميزان المدفوعات بدرجة متفاوتة من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها و تصدير السلع الصناعية .[1]

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنواي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة و بيروقراطية لا يوفر فرص كهذه.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في السلع و الخدمات و التقليل من الاستراد و تحسين الصادرات و المساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي .[2]

المبحث الثالث : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أنواع ، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ، هذه المعايير نجمعها في النقاط التالية :

- طبيعة توجه هذه المؤسسات
- طبيعة المنتجات .
- أسلوب تنظيم العمل .
- الشكل القانوني .

1) حسب طبيعة توجهها :

أ. المؤسسات العائلية :

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل و تكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة .

ب. المؤسسات التقليدية :

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة .

(2)) بوزيدي إلهام ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تخفيض مستوى البطالة للفترة 2014/2001** ،مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014 ، ص ص 10-11.

(1) بوزيدي إلهام مرجع سابق ،ص 11.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة اكبر لعنصر العمل و استخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة و كذلك تتم عملية التسويق ببساطة .

ج. **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة :**

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات و تكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية .[1]

2) **حسب طبيعة منتجاتها :**

أ. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :**

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل :

- المنتجات الغذائية .
- تحويل المنتجات الفلاحية .
- منتجات الجلود .
- الورق منتجات الخشب و مشتقاته .

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق .

ب. **مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات :**

وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في :

- قطاع النقل .
- الصناعة الميكانيكية و الكهرومائية .
- الصناعة الكيميائية و البلاستيكية .
- صناعة مواد البناء .

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء .

ج. **مؤسسات أنتاج سلع التجهيز:**

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأس مال اكبر الأمر الذي ينطبق و خصائص المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض

(2) أحمد رحموني ، مرجع سابق، ص 26- 29 .

الفروع البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة .[1]

3) حسب أسلوب تنظيم العمل :

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الأولى هي مؤسسات تجمع بين الإنتاج العائلي و الإنتاج الحرفي ، تتميز ببساطة تنظيم العمل و العمليات الإنتاجية و استخدام أساليب و تجهيزات تقليدية في العمل و التسيير و التسويق ، أما النوع الثاني فيمكن حصره في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وشبه المتطورة التي تتخذ من المصنع مقرا للإنتاج حيث أنها تتميز عن النوع الأول بتقسيم العمل داخل المصنع واتساع حجم التسويق :

أ. المؤسسات غير المصنعة :

تجمع صنف المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي ، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ، ومع ذلك يبقي يحافظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة .[2]

ب. المؤسسات المصنعة :

بجمع صنف المؤسسات المصنعة ، كل من المصانع الصغيرة و المتوسطة ، و المصانع الكبيرة ، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل و تحقيق العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير ، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها .[3]

4) حسب الشكل القانوني :

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق و طبيعة النظام السياسي السائدة ، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة ، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا ، حيث تسود أشكال الملكية العامة مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة و الخدمات .[4]

الشكل رقم (01) : الأشكال القانونية للمؤسسات

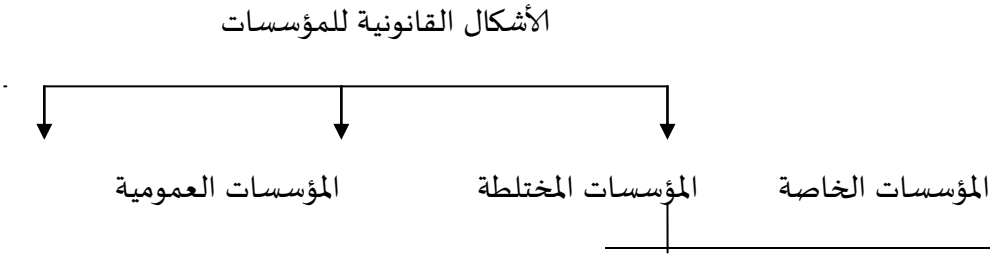

(1) احمد رحموني ، مرجع سابق ، ص ص 26- 29 .

(2) رياض ربيي ، عقبة ربيي ، **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها في الجزائر** ، ملتقى وطني حول وواقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي يومي 05-06 /2013/05 ، ص7 .

(1) رياض ربيي ، مرجع سابق ، ص7 .

(2) بوشارب ناريمان ،« **سبل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية بسكرة للفترة 2011/2004** »مذكرة نيل شهادة الماستر ،تخصص مالية ونقود ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد يخضر ، بسكرة 2014/2013 ص 24

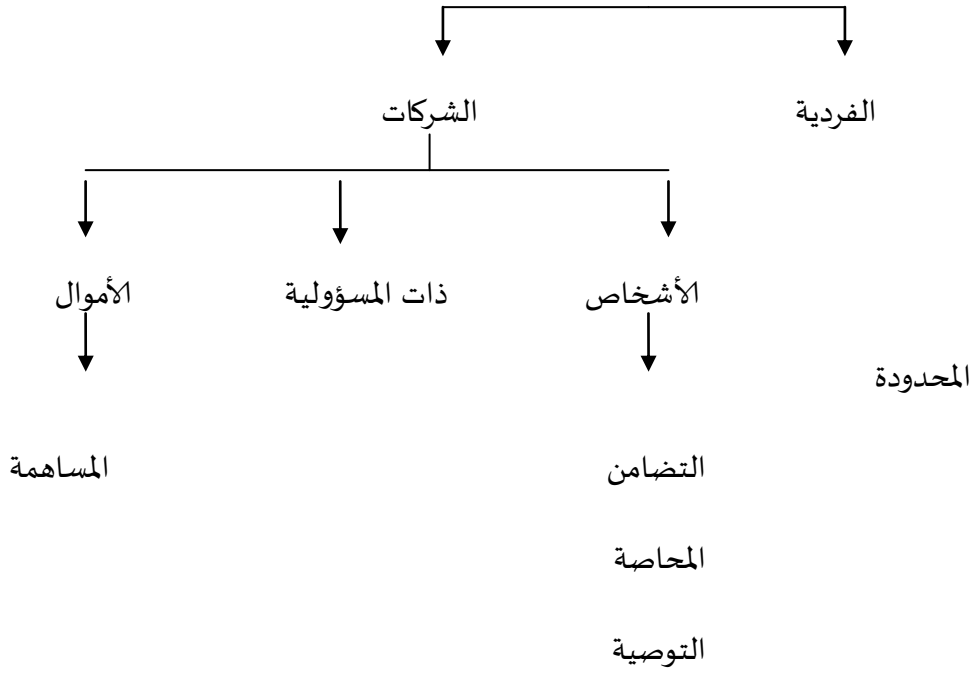

المصدر: بوشارب ناريمان ، مرجع سابق ،ص24

المطلب الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ بداية الألفية نموا كبيرا ، والجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم 04 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في(2003-2017)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2003	288.587
2004	312.959
2005	342.788
2006	376.767
2007	410.959
2008	519.526
2009	570.838
2010	607.297
2011	659.309
2012	711.832

2013	777.818
2014	852.052
2015	943.569
2016	1.022.621
30 جوان 2017	1.060.289

المصدر: http//www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث انتقل من 288.587 مؤسسة سنة 2003 إلى 1.060.289 مؤسسة مع نهاية جوان 2017 ، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية و تطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية ، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني ، والتي جاءت لتعدل و تكمل مختلف الإجراءات التي تم تبنيها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 ، وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاطها ، من خلال إنشاء هياكل خاصة بها ووضع ترسانة من القوانين و التشريعات التي تهدف إلى تهدف إلى دعمها ، و كانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 .[1]

- **توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم :**

كما أشرنا سابقا تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع :

مؤسسات مصغرة ، مؤسسات صغيرة ، مؤسسات متوسطة ، والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات حسب حجمها .

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم .

أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	العدد	النسبة المئوية ٪
مؤسسات مصغرة (توظف اقل من 10 عمال)	1035891	97,70
مؤسسات صغيرة (توظف بين 10و49 عامل)	21202	2,00
مؤسسات متوسطة (توظف بين50و249 عامل)	3196	0,30
المجموع	1060289	100

المصدر: http//www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605

(1) http//www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605

في نهاية سنة 2016 بلغت نسبة المؤسسات المصغرة (TPE) 97,70 ٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أنها تهيمن بقوة على النسيج الاقتصادي الوطني ، تليها المؤسسات الصغيرة (PE) بنسبة 2٪ ، و أخيرا المؤسسات المتوسطة (ME) بنسبة 0,30 ٪ .

- **التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان ، فإن المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم هي السائدة في الشمال ، وبدرجة أقل في الهضاب العليا ، و الجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (06) :التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص سنة 2017

المناطق الجغرافية	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة المئوية
الشمال	415242	69,69
الهضاب العليا	129767	21,77
الجنوب	50801	8,52
المجموع	595810	100

المصدر :http//www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605

-توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط :

يوجد تباين في توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط،حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات ، وهذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطر في هذا المجال. ويحتل بعدها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة معتبرة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى ، وهذا راجع إلى سياسة الدولة إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة لاسيما في مجالي البنى التحتية و السكن ، مما شجع قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذا الشأن ،ثم تأتي بعدهما باقي القطاعات الأخرى .[1]

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (07): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2017.

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	النسبة المئوية٪
الزراعة	6392	84	6476	1,09
الطاقة و المناجم	2843	03	2846	0,48
البناء الأشغال	177727	23	177750	29,82

(1)http://www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605
a 10:57 Le24/04/2021

العمومية				
الصناعة	92804	84	92888	15,58
الخدمات	316044	70	316114	53,03
المجموع	595810	264	596074	100

[1]

المصدر :http//www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605

المطلب الثالث : أهمية تمويل و أنواعه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يمكن اعتبار التمويل هو مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان من مصادر داخلية أو مصادر خارجية .

1. الفرع الأول : أهمية التمويل .

تأتي أهمية التمويل من الحاجة للأموال و تزداد أهمية ووظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى التمويل وتنقص بنقصان الحاجة ، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى الحاجة الاقتصادية للسلع و الخدمات و الحاجة إلى المبادلة ، ومن هذا المنطق يمكن القول أن التمويل لهو أهمية كبيرة تتمثل في :

- تحرير الأموال و الموارد الأولية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- ساهم في انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة و التي بها تزيد التنمية الوطنية .
- ساهم في تحقيق هدف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات .
- المحافظة على السيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية .
- ساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التحويل الدولي .
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .[2]

2. الفرع الثاني : أنواع التمويل .

هناك عدة أنواع للتمويل تختلف باختلاف المعيار الذي من خلاله التصنيف ، فالتمويل من الوظائف التي اختلفت فيها وجهات النظر خاصة من الناحية التصنيف و تعدد الأنواع مع وجود عوامل تعد من عملية اختيار التمويل المناسب و الملائم لطبيعة و نشاط المؤسسة ، و الذي يمكن أن يحافظ على الاستمرار ، و بالتالي يمكن أن تصنف إلى عدة أنواع و هذا حسب المعايير التالية :

أولا : من ناحية المدة التي يستغرقها التمويل :

(1)http://www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605

a 10:57 Le24/04/2021

(2) فاديه بن بلقاسم ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسط في الجزائر** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، 2013- 2014 ،ص29- 30 .

1) التمويل قصير الأجل :

يقصد به تمويل العمليات لمدة لا تزيد عن 12 شهرا ، يتم الدفع مع نهاية العملية و يوجد هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات الموردين و عادة يتم تسديد التكاليف من إيرادات السنة .

2) التمويل متوسط الأجل :

هو تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة سواء في صورة أموال نقدية أو أصول و التي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات و تعتبر وسيلة من وسائل الاستثمار التشغيلي للمنشأة حيث ينتظر من ورائه استخدام الأرباح لتسديد هذا القرض .

3) تمويل طويل الأجل :

هو التمويل الذي يشمل جميع الأموال مستحقة الدفع خلال مدة لا تتجاوز 7 سنوات و تكون موجهة لشراء أصول جديدو لزيادة الاستثمار ، وكذا الإنتاجية أو تطوير نشاطها .

فالتمويل طويل الأجل يتعارض مع هدف الربحية لأنه قد لا يكون باستطاعته المؤسسة إعادة الأموال إلى المقرضين عند انتهاء الموسم و توفير الفوائض النقدية بسب استعمالها في احتياجات أخرى بالإضافة إلى احتمال وجود غرامات على التسديد المتأخر.[1]

ثانيا : من ناحية الحصول على الأموال (المصدر) :

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاثة (03) أنواع أساسية ، وهي :

1. **التمويل الرسمي :**
   وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك و شركات التأمين ، صناديق التوفير و الادخار وأسواق رأس المال ... الخ .
2. **التمويل غير الرسمي :**
   أي تلك الجهات التي تعمل خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة ، ويعتبر أكثر المصادر تمويلا للمؤسسات المصغرة ، من بين هذه القنوات : الاقتراض من الأقارب و الأصدقاء ، وعي ثاني الوسائل استعمالا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية .[2]

(1) فاديه بن بلقاسم ، مرجع سابق ، ص 30 .

(2) سليماني لدية ، سليماني دهبية ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة و إدارة محلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو 2014- 2015 ،ص 48 .

3. **التمويل الذاتي :**

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مصادر تمويلها أساسا على المدخرات الشخصية لدى أصحابها ، بالإضافة إلى إيرادات بيع ممتلكاتهم الخاصة ، فهي تكون رأس مال المشروع ، و في حالة عدم كفاية هذا المصدر قد يلجأ الشاب المستثمر إلى المصدرين السابقين .[1]

(2) سليماني لدية ، سليماني دهبية ، مرجع سابق ،ص 48 .

خلاصة :

من خلال ما تطرقنا له في الفصل الأول حول عموميات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبين لنا انه لا يوجد تعريف موحد لها ، حيث كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال تصنيفات و معايير التي تعتمدها .

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الحالي من أهم القطاعات النشطة في الميدان الاقتصادي كما تعد أحدث أو وسائل الناجحة لمحاربة البطالة في أي اقتصاد لما لها من دور هام وقيم مضافة في الاقتصاد ،حيث اتضح لنا دورها الرائد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي و الاجتماعي بسبب قدرتها على توفير مناصب الشغل ، و مساهمتها في تقليص من ظاهرة البطالة .

الفصل الثاني :

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقليل من الفقر و البطالة

تمهيد :

أن السياسات الاقتصادية التي بدأت معظم الدول بانتهاجها ، و ما واكب ذلك من تغير في دور الدولة خاصة في مجال العمل ، هيأت الظروف الاقتصادية ، لتضع ظاهرتي البطالة و الفقر على مسرح الأحداث ، كظاهرة تستحق البحث و التحليل و العلاج ، فحتى تتمكن من رسم سياسة ناجحة التصدي لهذه المعضلة التي باتت تهدد تماسك و استقرار المجتمعات لما ينتج عنها من أثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي إذ تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية كما تؤثر على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة ، بينما الاستغلال الأمثل لها من شانه أن يدفع عجلة التنمية .

و تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر ، و زيادة أعداد الفقراء ، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ، حيث أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 17٪ سنويا ، بحيث يعيش ما نسبته 36 ٪ منسكان الدول العربية تحت خط الفقر وان نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى 1500 دولار سنويا .

و من أوضح صور البطالة و أخطرها ما يمس الشباب و المتعلمين منهم على وجه الخصوص فذلك كفيل بتفويض السلام الاجتماعي و الاستقرار الاقتصادي ، فضلا عن أثار أخرى تكلف الدولة مستقبلا بما لا يحمد عقباه ، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في خياراتها و الحث على مضاعفة الجهود للسيطرة على هاته الظاهرتين الفقر و البطالة و التقليل منهما .

في هذا الفصل سوف يعرض ظاهرة الفقر و ظاهرة البطالة إذ يحتوي مضمونه على ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول ماهية ظاهرة البطالة و تأثيرها وطرق معالجتها ، أما المبحث الثاني يتضمن ماهية ظاهرة الفقر و تأثيرها و آليات معالجتها ، إما المبحث الثالث و الأخير يتضمن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقليل من الفقر و البطالة و عراقيل التي تواجهها هذه المؤسسات .

المبحث الأول : ظاهرة البطالة ، تأثيرها و طرق معالجتها .

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسات و الاهتمامات من طرف الاقتصاديين و الباحثين ، حيث تعمقت الأبحاث و تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف الدولة إلى زيادة حجم العمالة و ثم التخفيض من معدلات البطالة و بالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية نظرا لأثارها و من أجل فهم مشكلة البطالة ، يتعين علينا إن نعرض الإطار النظري للبطالة و تعريفها و أنواعها و طرق معالجتها و هذا ما يتضمنه هذا المبحث .

المطلب الأول: مفاهيم ظاهرة البطالة و أنواعها .

الفرع الأول : تعريف البطالة .

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في المجتمع ما للراغبين فيه و القادرين عليه أنها تعني صفة العاطل عن العمل ، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل : الأطفال ، المرضى ، كبار السن ، و الذين احيلو على التقاعد .

بالمقابل هناك من هو قادر على العمل و لا يمكن اعتباره بطلا مثل : الطلبة في الطورين الثانوي و الجامعي و يستبعد من هو قادر على العمل و لا يبحث عنه نظرا لغناه المادي و كذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن عمل أخر بأجر مرتفع و يقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين ، بشكل عام يمكن القول أن الشخص هو عاطل عن العمل أو بطال إذا توفرت فيه الشرطان :

- قادر عن العمل .
- يبحث عن العمل .

1. تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل :

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة وجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في أحدى الفئات التالية :

- "بدون عمل ": إن الهدف من معيار "بدون عمل " هو التميز بين التشغيل و البطالة فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان (ولو ساعة واحدة) ، أما المعيارين الآخرين لتعريف

البطال "متاح للعمل " أو " يبحث عن العمل " فيسمحان بالتفرقة بين العاطلين عن العمل و النشطين اقتصاديا من السكان .

- "متاح العمل " : يعني هذا المعيار انه ما عرض عمل على الفرد فإنه سيكون مستعدا و قادر على العمل فورا خلال فترة البحث ، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة مثل الطالب الذي يبحث عن العمل مؤقت بالموازاة مع دراسته ، فخلال فترة بحثه هته هو غير مستعد للعمل بالتالي غير متاح للعمل ، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (مرض ، مسؤوليات عائلية ...) [1]

خلال فترة الاستبيان لأنه من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة ، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا .

- "يبحث عن عمل ": ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة ، و هذا للدلالة على جدية البحث ، مثل : التسجيل في مكاتب التشغيل ، نشر الإعانات للبحث عن العمل ، طلب مساعدة الأهل و الأصدقاء ... ، كما أنه يشترط توفير البيانات و المعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر و تبادل المعلومات و هذا للإعلان عن وجود فرصة عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها .

2. تعريف البطالة العالمي الذي وضعه مكتب العالمي للعمل :

البطالة هي كل من يتجاوز السن المحدد (15سنة) و في ظل 03 عوامل التالية :

أ. بلا عمل ، بمعنى انه تحت عمل بأحر أو بلا أجر .
ب. متاح للعمل ضمن عمل بأجر أو بدون أجر .
ج. في عملية بحث عن العمل .

3. تعريف البطالة في الاقتصاد الإسلامي :

وهي العجز إما أن يكون ذاتيا كصغر السن و الأنوثة و المرض أو غير ذاتي كالأشغال بتحصيل العلم ، كما أنه إذا كان هناك عامل قوي ، ولكن لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة ، أو غني يملك ملا لا يستطيع تشغيله إنهما يعتبران من العاجزين عن الكسب أي من العاطلين عن العمل ، و لا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز .

إذن البطالة في الاقتصاد الإسلامي هي كل إنسان لا يستطيع العمل بتاتا ، إما لأمر خارج عن إرادته كالعجز أو المرض المزمن أو العته أو الجنون أو أمر تحت سيطرته كالطالب العلم و شعوره بعدم القدرة

(1) بوزيدي الهام ، مرجع سابق ، ص 30 .

على الانسجام بين عمله و علمه ، وأنه سيؤثر سلبا على أحدهما ، فلا يستطيع الجمع بينهما ، فهذا يصنف ضمن البطالة من المنظور الإسلامي .

4. البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائر:

فهي كل شخص إذا توفرت فيه الشروط التالية فهو بطال :

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة)
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ، ونشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق .
- أن يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل .

من خلال التعاريف المختلفة السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل كالتالي :

البطال هو : كل شخص طبيعي مؤهل للعمل في السن المحددة أي سن 15 و 64 سنة و يرغب في العمل و يبحث عنه و لا يجده و بالتالي فهو وسيط بين ففي العمل و يبحث عنه ولا يجده فهو وسيط بين فئتين ، فئة الباحثون عن العمل و الذين لا يعملون .[1]

الفرع الثاني : أنواع البطالة

توجد أنواع مختلفة للبطالة نذكر منها :

- **البطالة الإجبارية :**هم الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و يبحثون عنه و لا يجدون فرصة عمل متاحة في ظل الأجور السائدة و تنقسم البطالة الإجبارية إلى عدة أنواع تختلف باختلاف مسبباتها :

1. الاحتكاكية : هم الأفراد القادرين على العمل و يبحثون للمرة الأولى عن وظيفة مناسبة أو عن وظيفة أفضل من وظيفة مناسبة أو عن وظيفة أفضل من وظيفتهم السابقة ، مع العلم أن هناك وظائف تناسب خبراتهم و أعمارهم و مهاراتهم ، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بها ، وبأماكن وجودها و نميز في البطالة الاحتكاكية نوعين هما :
   - البطالة في أثناء فترة البحث عن عمل .
   - البطالة في أثناء الانتظار.
2. الهيكلية : و يظهر هذا النوع نتيجة التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة و المعروضة فيها ، حيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين عن العمل غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة و تنشأ هذه البطالة لأسباب عدة أهمها :

(1) بوزيدي الهام ، مرجع سابق ، ص ص 31- 32.

- التطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج و نظم المعلومات و سائل الاتصال .
- التغير في هيكل الطلب .
- انتقال من مكان إلى أخر مما يؤدي إلى تعطل عن عملهم .

3. الدورية : حسب تعريف الأمم المتحدة تعد البطالة الدورية تحدث نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة ، فالبطالة الدورية تحدث نتيجة انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات لسببين هما :

- أسباب طويلة الأجل وتتمثل في انخفاض الدخول الحقيقة للأفراد و بالتالي انخفاض قوتهم الشرائية و أكثر شيوعا في البلدان النامية .
- أسباب مؤقتة عارضة حيث تدفع هذه الأخيرة بالأفراد إلى إنقاص طلبهم على السلع و الخدمات لفترة محددة يعود الطلب الكلي إلى الارتفاع وهي أكثر شيوعا في البلدان المتقدمة .

4. الموسمية : تنجم البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة فكثير من النشاطات و الأعمال تخضع لتقلبات موسمية تؤدي إلى تراخي النشاط مما ينتج عنه الاستغناء عن بعض العمال .

- **البطالة الاختيارية** :يشمل هذا النوع من البطالة إلى الأفراد الذين يقدرون علي العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة ، بالرغم من وجود وظائف متاحة لهم ، ويشمل هذا النوع عادة الأغنياء الذين يرفضون العمل في ظل هذه الأجور ، و تختفي هذه البطالة بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق مع اختياراتهم .
- **البطالة المقنعة** :هو الزيادة في حجم اليد العاملة عن حاجة الإنتاج بحيث أن حجم الإنتاج لا يتأثر أذا ما تم الاستغناء عن الجزء الزائد من القرى العاملة و تزداد البطالة المقنعة انتشارا في الدول النامية التي تتميز بمحدودية فرص العمل نتيجة لضيق مجالات الإنتاج ويعد من أخطر و أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها و علاجها .[1]
- **شبه البطالة :** تمثل العمال الذين يداومون دواما جزئيا سواء بعض أيام الأسبوع أو بعض ساعات في اليوم .
- **البطالة الجامدة :** وهي العاطلين الدائمين الذين لا يسعون وراء العمل حتى ولو كان موجود رغم أنهم قادرون عليه .
- **البطالة السلوكية** :وهي ناجمة عن عدم قبول الأفراد ببعض الأعمال (البقاء عاطلين) على أن يعملون خشية التأثير على مكانتهم الاجتماعية ، مثل تنظيف الشوارع .
- **البطالة الفنية :** هي تلك العمالة التي يتم الاستغناء عنها نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية متقدمة .[2]

المطلب الثاني : تأثير ظاهرة البطالة .

(1) بوزيدي الهام ، مرجع سابق ، ص ص 31- 32.

(1) بوزيدي الهام ، مرجع سابق ، ص 35 .

إن ظاهرة البطالة لها انعكاسات و أثار سلبية على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي . أهمها :

1. الآثار الاقتصادية :

- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فان تعطله يعني إسهامه في العملية الإنتاجية و من ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة ، وبالتالي فان حجم النفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج و زيادة تفاقم البطالة .
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبرتهم ، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله .
- وجود البطالة يؤدي إلى ضياع جزء هام من الطاقات الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي و الناتج القومي .
- ظهور طاهرة البطالة و تفاقمها يؤدي ببعض إلى اللجوء لنشاطات الغير رسمية و هو ما يعرف بالقطاع غير الرسمي حيث ينتج عنه التهرب الضريبي و نقص في خزينة الدولة .
- البطالة تضعف القدرة الشرائية افرد و بالتالي عدم القدرة على تلبية و إشباع الحاجات و عدم تحقيق الرفاهية .

2. الآثار الاجتماعية :

- يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات و يشعرون بالفشل .
- تسبب البطالة معاناة اجتماعية و عائلية و نفسية بسبب الحرمان و تدني مستويات الدخل .
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات و تصيبه بالاكتئاب و الاغتراب الداخلي.
- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف و الجريمة و التطرف .
- تؤدي البطالة إلى خلق إختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة و الارتباط بالوطن حيث يسود أفراده خلفية خاطئة ، إذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي و حمايتي فلماذا انتمي إليه .
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية و شريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة .
- تعزز البطالة طاهرة الهجرة وخاصة هجرة الشباب .[1]

3. الآثار السياسية :

- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء و الحرمان من طرف دولته و هذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية

(2) وفاء دويس ، مرجع سابق ، ص6

- عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، فالبطالة تصيب الفرد باليأس و الإحباط و ذاك يكون سهلا على الجماعات المتطرفة و الإجرامية تجنيده للقيام بالإعمال الإرهابية و كذا الشبكات الإجرامية العالمية على مختلف أنواعها .[1]

المطلب الثالث :الحلول المقترحة للتقليل من ظاهرة البطالة .

قصد تخفيف من حدة ظاهرة البطالة نذكر ما يلي :

- مواجهة البطالة تنم في المقام الأول من خلال الاستثمار،لأنه يقوم بإنشاء مناصب عمل جديدة، وقصد تحقيق الاستثمار للأهداف المرجوة منه فمن الضروري تحسين آليات تسيير نفقات الدولة فيما يتعلق بنفقات التجهيز بهدف توجيهها قصد مساهمتها في زيادة فرص العمل :
  - قدرة الدولة على زيادة الموارد الموجهة نحو الاستثمار من أجل تمويل مشاريع جديدة ، و هذا قصد تقليص الاختلالات المتراكمة في بعض القطاعات وزيادة فرص العمل .
  - تحسين وتيرة إنجاز الاستثمارات من أجل زيادة فعالياتها في خلق مناصب شغل جديدة .
- تدعيم سياسات بديلة للعمل أو ما يعرف بالسياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة مثل: برامج تشغيل الشباب و البرامج الخاصة بالتشغيل ، و العمل الجدي على تمويل برامج كبرى كفيلة بخلق مناصب عمل جديد.
- تطوير القطاعات ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمل مثل الفلاحة و البناء و السياحة و الصناعات التقليدية .
- استغلال حاجات الشغل في القطاعات الاجتماعية : الصحة و التعليم الذي يشكو من نقص عدد المؤطرين . و تجديد خارطة التكوين المهني بما يتماشى و الخصوصيات المحلية لكل منطقة .
- تخفيف التكاليف الغير المباشرة للعمل مما يساعد أرباب العمل الخواص على تشغيل أعداد إضافية من البطالين و بظروف عمل مقبولة .
- إعادة النظر من حين لأخر، في مكونات سياسات التعليم و التدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة التي تدخل سوق العمل سنويا و متطلبات هذه السوق .
- التوسيع في سياسات التدريب و إعادة التدريب للبطالين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم و قدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة .
- تقسيم وقت العمل ، تقليص ساعاته و الاعتراف الرسمي بالعمل المنزلي .[2]

المبحث الثاني : ظاهرة الفقر ، أسبابه و الإصلاحات المتخذة لتقليل من الفقر.

المطلب الأول : مفهوم ظاهرة الفقر و أنواعه .

الفرع الأول : مفاهيم الفقر

(1) وفاء دويس ، مرجع سابق ، ص 7.

(2) بوزيدي الهام ، مرجع سابق ، ص39.

للفقر عدة تعاريف مختلفة ، نذكر منها ما يلي :

أ. المفهوم النقدي أو فقر الدخل :

نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل ، أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية ، أو الحد الأدنى للعيش و البقاء ، كما يمثل هذا الفقر حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل ، أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية ، ولتفرقة بين الفقراء و غير الفقراء وفق هذا المفهوم يتم تحديد خط الفقر ، من هنا نميز بين الآتي :

1) المفهوم المطلق :

عندما يعجز الإنسان عن توفير احتياجاته الأساسية اللازمة لحياته و حياة أسرته ، فانه يعتبر فقيرا فقرا مطلقا ، ويندرج هذه الأساسيات في الشراب ، الأكل ، المسكن ، الملبس ، العلاج الأساسي و التعليم .

2) المفهوم النسبي :

الفقر النسبي هو عدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع ، فإذا كان ثمانون في المائة يعيشون في منطقة معينة يمتلكون سيارات ، فإن من لا يستطيع شراء سيارة و لكنه يستطيع شراء دراجة نارية فقط ، يعتبر فقيرا نسبيا ، وفي مجتمعات أخرى قد يمتلك ثمانون بالمائة من السكان دراجات بخارية فقط و لا يصنفون فقراء نسبيا ، ومن لا يمتلك إلا دراجة هوائية فإنه يعتبر فقيرا نسبيا .

ب. مفهوم الفقر من ناحية الاحتياجات الأساسية :

يشمل هذا المفهوم دخل الفقر ، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية ، وفي منتصف السبعينات تم تعريف الفقر على أنه ليس فقط عدم وجود دخل ، و لكن كحد أدنى الاستهلاك الفردي ، و الذي يشمل الغذاء ، الملبس ، الصرف الصحي ، النقل ، العناية الصحية ، التعليم ، كما يعني كذلك تلبية الاحتياجات ذات الطابع الكيفي مثل وجود بيئة صحية و إنسانية مرضية ، كما يمكن تعريف على أنه حرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء ، و يدخل هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص عمل و الخدمات الأساسية الصحية و التعليمية فمن يفتقر إلى هذه الجوانب يعد فقيرا .

ج. مفهوم الفقر من منظور الاستحقاق :

يعرف هذا المنهج الفقر على عدم قدرة الناس على توفير الغذاء من خلال الوسائل القانونية المتاحة للجميع ، بنفس المدخل البيولوجي الذي يعرف الفقر على انه عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية .[1]

الفرع الثاني : أنواع الفقر

1) **الفقر المطلق :** هو الحرمان من الموارد الاقتصادية التي تمكنه من إشباع حاجته الأساسية بنحو ملائم ، بعبارة أخرى فإنه خط الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفية السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية .
2) **الفقر النسبي:** الذي يتغير بتغير الدخل من بلد أخر، من وقت لآخر معتمدا على كلف إشباع الحاجات المختلفة ، فعلى ضوء الفقر النسبي قد يكون الفقير في بلد ما غنيا بالنسبة لبد آخر .
3) **الفقر المدقع :** وهو الذي يساوي الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية التي لا ينمك دونها البقاء على قيد الحياة إلا لمدة قصيرة .
4) **الفقر المعدم :** وهو أن لا يوجد مع الفقير أي شيء ،ويسمى الفقر المزري أو الحالة المزرية.[2]

المطلب الثاني : أسباب الفقر

هناك العديد من العوامل التي تمثل أسبابا لوجود الفقر و انتشاره تتمثل في ما يلي :

أ. أسباب اقتصادية :

- الافتقار إلى الدخل و الأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية .
- سوء استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدول الفقيرة ، و بالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد .
- انخفاض إنتاجية العمال .
- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية على استيعاب العمالة ، و منه يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة .
- التغيرات في الاقتصاد العالمي والأزمات المالية .
- رفع الدعم على المواد الأساسية .
- غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية .[3]

(1) بلحسن ليلى ، **محددات الفقر**، دراسة تحليلية ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تقنيات كميات مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2015-2016 ، ص ص 12- 13 .

(1) علي وهب ، **خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث** ، دار الفكر اللبناني ، بيروت 1996 ص 151.

(2) بوشامة مصطفى ،محفوظ مراد ، **ظاهرة الفقر في العالم العربي و الإسلامي** ، أسبابها ، أثارها ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي و الإسلامي ، جامعة سعد دحلب ، بليدة ، يومي : 01-03 جويلية 2007 ص 548 .

ب. أسباب اجتماعية :

- النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر ، إضافة إلى الأمية و التدريب المهني المتحيز و غير الملائم لمتطلبات سوق العمل .
- التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش الأخيرة يعد أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر ،نتيجة تعرضهن للتميز و خاصة في المناطق الريفية ، حيث يؤدي إلى أبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر.
- العمل بصورة غير مستقرة في قطاع الرسمي و غير الرسمي .
- النمو السكاني .[1]

ج. أسباب أخرى :

- النزاعات الداخلية و عدم الاستقرار السياسي ، الذي كان و لا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار.
- الحروب و التي تنتج عنها المزيد من الأرامل ، الأيتام و الفقراء ، إضافة إلى الهجرات و النتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري .
- الفساد و البيروقراطية وذلك بسب بطء في المعاملات التي تساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية والحد من الفقر.
- الإرهاب .[2]

المطالب الثالث : الإصلاحات والإستراتجيات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر.

إن الهدف الرئيسي الذي أقيمت من أجله الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر في الجزائر سنة 2000 ، يكمن في اعتماد إستراتجية تدعم السياسات و البرامج الرامية لتخفيف من حدة الفقر ، منها :

1) ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة :

يتم إعداد و تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق نمو و استقرار اقتصادي كلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة ، واتخاذ إجراءات لحمايتها .

2) تطوير القطاع الخاص و مشاركة الفئات الفقيرة :

في هذا الإطار يجب أن تشكل الخوصصة عاملا لتنمية القطاع الخاص الذي من شانه إدماج الفقراء في الحياة المهنية و العمل على رفع مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة الأجنبية .

3) الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي و إتاحة القروض للفئات الفقيرة :

يرتكز على ضرورة الإسراع في الإصلاحات و عصرنة النظام المالي الجزائري ، حتى يتكيف مع المتطلبات الجديدة لاقتصاد الوطني و العالمي وهذا من جهة ، ومن جهة أخرى ضرورة استفادة الفئات المحرومة

(3) عبيرات مقدم ، عبد الرحمن ،**القياس الكمي لمؤشرات الفقر و إطار مسبباته و إستراتجيات مكافحته :إشارة إلى تجربة ماليزيا** ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر العالمي و العربي و الإسلامي ، جامعة سعد ، دحلب ، البليدة ، 1-3 جويلية2007، ص266.

(1) عبيرات مقدم ، عبد الرحمن ،مرجع سابق ، ص266.

من الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناجعة ، وفي هذا الإطار يتم أنشاء مؤسسة للقروض المصغرة المخصصة للفقراء .

4) **تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر و الإقصاء :**

تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقة للقطاع الفلاحي ، ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى الاستثمار في الفلاحة و اتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة .

5) **التنمية الريفية عن طريق المشاركة :**

تهدف هذه الإستراتجية إلى تشجيع العمل الريفي و رفع إنتاجية الفئات الفقيرة ، من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل و الإمكانيات اللازمة ، وكذا تعزيز دور المنشئات القاعدية وتحسين الخدمات المقدمة.[1]

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقليل من الفقر و البطالة، وعراقيل التي تواجهها

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص الفقر و البطالة .

يبرز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساهمتها في امتصاص نسبة البطالة لما توفره مناصب شغل و إعادة التشغيل .

الفرع الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل .

يساهم هذا النوع من المؤسسات بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة فهي تتجاوز المؤسسات الكبرى الصناعية في هذا .

جدول رقم (08): حصة التشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل الكلي للفترة (200-2010)

السنة	التشغيل الكلي	التشغيل في المؤ ص و م	النسبة ٪
2004	7789412	1063953	13.64
2005	8044220	1157856	14.4
2006	8886804	1252647	14.2
2007	5894843	1355399	15.77
2008	9146000	1540209	16.85
2009	9472000	1649784	17.42
2010	9735000	1625000	18.01

المصدر: بوزيدي الهام ، مرجع سابق ، ص 80.

(2) بلحسن ليلى، مرجع سابق ، ص ص 64 – 65 .

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور مناصب الشغل خلال الفترة 2004-2010 تزايد ملحوظ لتصبح نسبة التشغيل من 13.64٪ إلى 18.01 ٪.[1]

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة .

لنستطيع أن نرى المساهمة التي تضيفها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل وبالتالي امتصاص نسبة البطالة ، نقارن معطيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدد مناصب الشغل التي توفرها كل سنة و عدد السكان الغير مشتغلين أو البطالين للسنة المرافقة لنخرج بمقدار العمالة الموظفة في هاته المؤسسات .

جدول رقم (09): نسبة التشغيل إلى البطالة لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2007-2013)

السنوات	عدد البطالين	عدد مناصب الشغل	نسبة الشغل إلى البطالة٪
2007	1374663	1355399	98.5986
2008	1169000	1540209	131.7544
2009	1072000	1546584	144.2708
2010	1076000	1625686	151.086
2011	1062000	1724197	162.3537
2012	1253000	1848117	147.4953
2013	1175000	1915495	163.0208

المصدر: بوزيدي الهام ، مرجع سابق ، ص 82.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة كبيرة في مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالتشغيل الكلي ، لتشاهد ارتفاع من شأنه أن يمتص عمالة كبيرة مقارنة بعدد البطالين .

من خلال الجداول السابقة يمكن ملاحظة المساهمة التي تضيفها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتوفير فرص عمل شغل رغم صغرها ، كما أنها تستوعب عددا من العمال الذي لا تتوفر فيهم شروط العمل في المؤسسات الكبيرة ، كما أنها تستطيع أن تتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية الطارئة مما يضمن للعمالة الاستقرار في مناصبهم عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجا لتسريح العمال .

ومن خلال توفير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناصب الشغل تنخفض نسبة البطالة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر كرد فعل لتوفير مناصب شغل .[2]

المطلب الثاني : العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

(1) بوزيدي الهام ، مرجع سابق ،ص 80

(1) بوزيدي الهام ، مرجع سابق ،ص 82.

تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ضمن بيئة لا تساعد على التطور و التنمية ، و ذلك نتيجة لوجود مجموعة كبيرة من العوائق و الصعوبات التي أثرت سلبا على هذه المؤسسات ، و يمكن تحديدها فيما يلي :

1) مشاكل التمويل :

تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على تمويلات اللازمة لنشاطها و هذا بسبب ثقل سير عمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و أتسمها بالبيروقراطية في أداء خدمتها من حيث معالجة الصكوك ، التحويلات المالية ، دراسة الملفات ...وعزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها و تفضيل تمويل الأنشطة التجارية (تصدير/استراد) على الأنشطة الإنتاجية ، هذه تصورات بالتعقيدات ذات طابع المالي منها :

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى .
- ارتفاع سعر الفائدة .
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين.

2) مشكل النظام الضريبي و الجمركي :

بسبب ثقل نسب الضرائب اقتطاع الضرائب غير المباشر و الضرائب الجزافية ، وعدم أهلية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستثناءات التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة ،مما قد يعرض المؤسسة للتوقف هروبا من الأعباء الضريبية .

3) المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي :

يرجع سبب العجز عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة إلى ما يلي :[1]

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية .
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية و أراضي دومين و أراضي خاصة .

4) ندرة العمالة المدربة : وتنقسم هذه المشكلة إلى قسمين :

- نقص العمالة المدربة مما يؤثر بشكل واضح على أدائها ، بما يضطر المؤسسة القيام بمهمة التدريب و التعلم داخلها وهو ما يمثل تكلفة بالنسبة لصاحب المؤسسة .
- سرعة دوران العمالة وعدم استقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الإنتاج، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة و العمال .

(2) خالد قاشي ، أيوب الشكر ، مرجع سابق ، ص ص07- 10 .

5)صعوبات التسويق : منها :

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية
- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة مما يحد حجم الطلب على المنتج المحلي.
- نقص المعلومات و الإحصائيات المتاحة لدى المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة لتسيير أعمالها على وجه المستهدف .

و صعوبات أخرى ، نذكر منها :

- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها .
- إهمال جانب البحث و التطوير و عدم الاقتناع بأهميته.
- تحديات عولمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- المشاكل الأمنية في بعض المناطق .
- النقص في عمليات التخطيط الاستراتيجي .
- نقص القدرات و المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

المطلب الثالث : النتائج المترتبة عن تقليل الفقر و البطالة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتمثل نتائج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في :

- زيادة مداخيل الفقراء و البطالين و توفير حياة أفضل للخروج بهم من دائرة الفقر.
- زيادة التوظيف و إيجاد فرص عمل .
- إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل لتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة.
- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء و البطالين وتسخيرها لخدمة أنفسهم و المجتمع .
- توطين الوظائف و الحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف إلى الدول الأجنبية .
- تقليل من الآفات الاجتماعية .[2]

خلاصة

بعد انتهاء تطلعات هذا الفصل و من مختلف عناصره يمكن الخروج بالنتائج التالية :

(1) خالد قاشي ، أيوب الشكر، مرجع سابق ، ص ص07- 10 .

(2) سرار خيرة ، بن مسعود يعاد ، ضيف أحمد ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية –دراسة حالة** ، مؤتمر دولي الأول حول : المقاولاتية المستدامة –بين إشكالية البقاء و حتمية الابتكار ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة يومي : 18- 19 أفريل 2017 ، ص 746- 747 .

- أصبحت الحكومة الجزائرية غير قادرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة في مؤسساتها غير المنتجة ، لذا تغيرت سياسة الحكومة من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية ، إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل و الفقراء في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي و الفني لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة .
- يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالعديد من الخصائص و المزايا ، فهو ينمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو المؤسسات الكبيرة كما يتوسع جغرافيا بسرعة اكبر ، مما يجعله وسيلة وأداة لخلق فرص عمل و التخفيف من معدلات البطالة ، وكذا الفقر.
- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في دعم الناتج الوطني وفي خلق مناصب الشغل في الجزائر ،كما أنها تساعد في الحد من مشاكل عديدة الاقتصادية و الاجتماعية، مثل : ظاهرة البطالة و ظاهرة الفقر.
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد ليس فقط بتوفير مناصب شغل بل كذلك عن طريق ما تضيفه من قيمة مضافة .
- الجهود المبذولة من طرف الحكومة بشن سياسيات تشغيل و كذا برامج دعم للمؤسسات الصغيرة بغية التخفيف من البطالة .

الفصل الثالث :

دراسة تقيمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومساهمتها في تقليل من البطالة

تمهيد:

نظرا للتحولات و التطورات الاقتصادية سارعت الدولة الجزائرية إلى البحث عن آليات و مكانيزمات عملية لتفعيل دور الشباب من منطلق أن الإنسان هو المورد الأساسي لأي تطور اقتصادي و اجتماعي ، و عليه قامت الجزائر بإنشاء أجهزة مساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ترقية تشغيل الشباب من جهة، و توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

و من ابرز هذه الأجهزة " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "، بحيث تعتبر هذه الأخيرة (الوكالة) إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و تحقيق الأهداف المرجوة منها و الهدف الرئيسي لإنشاء الوكالة هو مساعدة المؤسسات على تطورها ، و عليه وجب التطرق إلى التفاصيل المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . من أهمية و امتيازات الوكالة إلى المشاكل و الحلول المرتبطة بها (الوكالة).

المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية و نشر الفكر المقاولاتي ، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة لتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية ، كما تتمثل أهميتها في إنشاء مؤسسات مصغرة التي تؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها : استحداث فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية ، المحافظة على الصناعات التقليدية و الحرفية ، المحافظة على المستوى الوطني .

المطلب الأول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة ،وجاء فيها ما يلي عملا بأحكام المادة 16 من الأمر96 – 14 المؤرخ 24 جوان 1996، تحدث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم أن تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

و تعرف بأنها هيأة وطنية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وحدد مفر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة ، و يمكن نقله إلى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل ، كما يمكن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي .[1]

الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يسير فرع مستغانم وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم بدورها إلى قسمين ، القسم الإداري و القسم التقني ويأتي هرم الهيكل مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة ، و التنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة ، و المؤسسات الإدارية و المالية التي لها علاقة مباشرة بالوكالة من جهة أخرى ، وهذا ما سوف يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع مستغانم

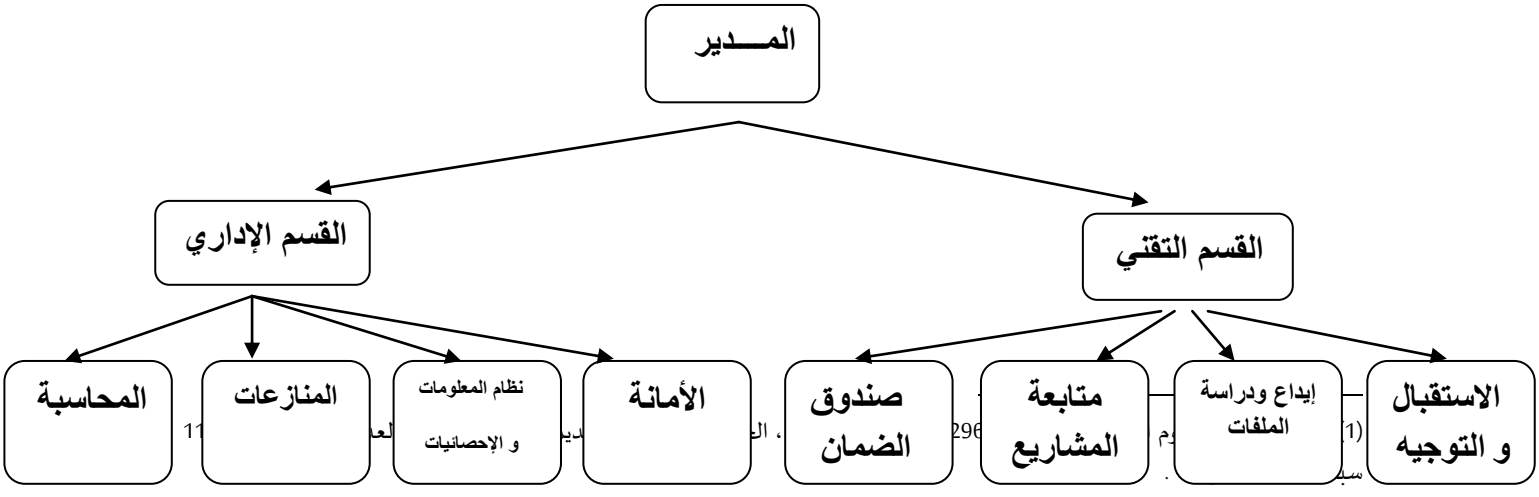

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

المطلب الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

في أطار قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمهامها ، تقوم بما يلي :

- تدعيم و تقدم الاستشارة للشباب في أطار تطبيقهم لمشاريعهم الاستثمارية .
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات المالية و الهيئات المعنية .
- تبليغ الشباب المرشحين للاستفادة من قروض البنوك بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى و قوائم نموذجية للتجهيزات و تنظم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم و تجديدي معارفهم في مجال التسيير .
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم .
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات .
- تشجيع كل التدابير التي تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب .

المطلب الثالث : أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عدة أهداف ، نذكر منها ما يلي :

- تشجيع خلق نشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات .
- تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب .
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجعلها أكثر تكاملا .
- التخفيف من مشكلة البطالة ، وكذا ظاهرة الفقر.
- خلق روح المبادرة الفردية و الجماعية لدى الشباب .[1]

المبحث الثاني : علاقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

(1) تقي الدين رويبح ، **دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2015- 2016 ،ص71 .

المطلب الأول : أشكال الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

باعتبار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أولى مؤسسات التي سعت لتشجيع الشباب للتوجه إلى العمل المستقل ، حرصت الوكالة الوطنية لدعم الشباب على تنويع خدماتها المقدمة للشباب ، لكن يجب أن تتوفر فيهم شوط التأهيل وهي :

- أن يكون الشاب بطالا .
- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة .
- يحدث الاستثمار ثلاثة (03) مناصب شغل دائمة على الأقل ، يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى 40 سنة كحد أقصى .
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته .

- تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري .[1]

كما تهدف الوكالة من خلالها إلى دعم و مرافقة الشباب من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة لذلك تمثلت الخدمات التي تقدمها الوكالة في مزيج من الامتيازات المالية و الجبائية ، الإعانات و المرافقة .

1. **الامتيازات المالية :**

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في الإطار على صيغتين أو شكلين أساسين يشرط أن لا يتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري ، وتتمثل في :

أ. **التمويل الثنائي :** يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع ، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين :

- **المستوى الأول :** مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

جدول رقم(10) : المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
%71	%29

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- **المستوى الثاني :** مبلغ الاستثمار من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج.

جدول رقم(11) : المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
%72	%28

(1) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **دليل إنشاء مؤسسة** ، ص 07.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

ب. **التمويل الثلاثي :** يشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ، وقرض يدون فائدة تمنحه الوكالة ، وقرض بنكي بمعدل فائدة منخفض ، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة ، ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين هما :

- **المستوى الأول :** مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

جدول رقم (12) : المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي

المساهمة الشخصية	فرض بدون فائدة (وكالة)	الفرض البنكي
%1	%29	%70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- **المستوى الثاني :** مبلغ الاستثمار من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج [1]

جدول رقم (13) : المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي

المساهمة الشخصية	فرض بدون فائدة (وكالة)	الفرض البنكي
%2	%28	%70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

ج. **التمويل في حالة توسيع النشاط :** يخص المؤسسات الراغبة في توسيع قدراتها الإنتاجية أو الخدماتية سواء في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي ، يمكن الاستفادة من التمويل إلا أذا توفرت الشروط التالية :

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي في حالة التمويل الثلاثي .
- تسديد نسبة 70% من القرض الممنوح من طرف الوكالة في حالة التمويل الثنائي .
- التصريح بالوجود لمدة 3 سنوات استغلال في المناطق العادية ، و 6 سنوات في المناطق الجنوبية .

2. **الإعانات الممنوحة من طرف الوكالة :**

تمنح الوكالة مجموعة من الإعانات و الامتيازات الجبائية و تكون على مرحلتين :

أ. **أثناء مرحلة الانجاز :**

يمنح نوعان من الإعانات للمؤسسات المصغرة خلال مرحلة الانجاز ، يتعلق الأمر بإعانات مالية و أخرى جبائية و شبه جبائية و تتمثل في :

(2) تفي الدين رويبح ، مرجع سابق ، ص ص 72- 73.

- **الإعانات المالية :** تمنح الوكالة ثلاث قروض دون فائدة للشباب أصحاب المشاريع المتمثلة فيما يلي :

✓ قروض بدون فائدة تمنحها الوكالة للمؤسسات المصغرة و تكون معفاة من دفع الفوائد ، ويتم تسديدها عادة لمدة 10 سنوات ، مع فترة سماح تساوي مدة التسديد القرض البنكي ، أي عند اكتمال تسديد القرض البنكي يبدأ في تسديد بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة .

✓ قرض بدون فائدة يقدر بـ 500.000 دج ،موجهة لشباب حاملي شهادة التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص و الكهرباء و مكانيك السيارات ...الخ.

✓ قرض بدون فائدة يقدر بـ 500.000 دج ، لتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة .

✓ قرض بدون فائدة يقدر بـ 1.000.000 دج ، موجه للشباب حاملي شهادة التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب لممارسة النشاطات المتعلقة بمجال الطب، المحاسبة، مكاتب الدراسات و المتابعة في مجال البناء ... الخ .

- **الإعانات الجبائية و الشبه الجبائية :** تستفيد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة من التسهيلات جبائية هامة خلال مرحلتي الانجاز و الاستغلال الموضحة كما يلي :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق الملكية في الحصول على العقارات لممارسة النشاط .
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود لمؤسسات المصغرة .
- تطبيق معدل منخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على المعدات المستوردة و التي الاستثمار.[1]

ب. أثناء مرحلة الاستغلال :

- الإعفاء من الضريبة العقارية على الإنشاءات وإضافات الإنشاءات لمدة 03سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب مكان تنفيذ المشروع ، وذلك اعتبارا من تاريخ تحقيقه
- خصم ضريبي على الدخل العام أو ضريبة أرباح الشركات ، حسب الحالة ، بالإضافة إلى على النشاط المهني في نهاية فترة الإعفاء ،خلال السنوات الثلاث الأولى من الضرائب على النحو التالي :
  - السنة الأولى للضريبة : تخفيض بنسبة 70 %.
  - السنة الثانية للضريبة : تخفيض بنسبة 50 %.
  - السنة الثالثة للضريبة : تخفيض بنسبة 25 %.[2]

3. خدمة المرافقة :

تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال ، الإعلام ، التوجيه و الاستشارة خلال مرحلة إنشاء و توسيع المؤسسة ، وكذا متابعة خلال مرحلة الاستغلال :

(1) تفي الدين رويبح ، مرجع سابق ، ص ص 73- 74.

(1) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، دليل إنشاء مؤسسة ، ص 08.

- يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة و الذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل ، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل ، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع ، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية ، تحديد الاختيارات القانونية و كذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة ، كما يساعده على تبادل الخبرات و التجارب مع مقاولين آخرين .[1]

المطلب الثاني : مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة المصغرة من طرف الوكالة ANSEJ

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال و الإعلام و التوجيه و الاستشارة خلال كل مسار إنشاء أو توسيع الاستثمار و كذا المتابعة في مرحة الاستغلال ، من خلال تكوين فرق من المرافقين ، مهمتهم الرئيسة مساعدة و مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية وفق المراحل التالية:

1. **الاستقبال و الإعلام :**

الاتصال الأول بفرع أو ماحقة الوكالة من أجل الإعلام و التوجيه ، ويليها جلسة إعلام جماعية تسمح بـ :

- أن تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة .
- التعارف بين أصحاب المشاريع لمقارنة و تقييم أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد ثم يليه اللقاء الفردي الأول ، و الذي يسمح بـ :
  - إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية و بين مرافقك .
  - أن يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب .[2]
  - إثبات مؤهلات و مكتسبات المهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري.

2. **جمع المعلومات :**

يساهم أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل من أجل :

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل .
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة لمشروعك .
- تحديد الموارد البشرية .
- تحديد الموارد المالية لإنجاز المشروع .

3. يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية - اقتصادية .

---

(2) رابح الحاجة خيرة ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،2017-2018، ص 60.

(3) تقي الدين رويبح ، مرجع سابق ، ص ص 76.

4. يتم تقييم المشروع تقنيا و الموافقة عليه من طرف " لجنة انتقاء ،اعتماد و تمويل المشاريع "، قصد اتخاذ قرار التمويل .
5. بعد قبول المشروع و الموافقة على تمويله ، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات ، قبل تمويل نشاطه.
6. **الإنشاء القانوني و تمويل المشروع :** ينبغي على صاحب المشروع الاستثمار باختيار الصيغة القانونية لمشروعه وإتمام الملف من أجل التمويل .
7. تقديم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بنكي.
8. عند انطلاق نشاط المشروع الاستثماري ، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع و رفع من حظوظ النجاح و تطوير المشروع الاستثماري.[1]

الشكل رقم (03) : مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لإنشاء مشاريع جديدة)

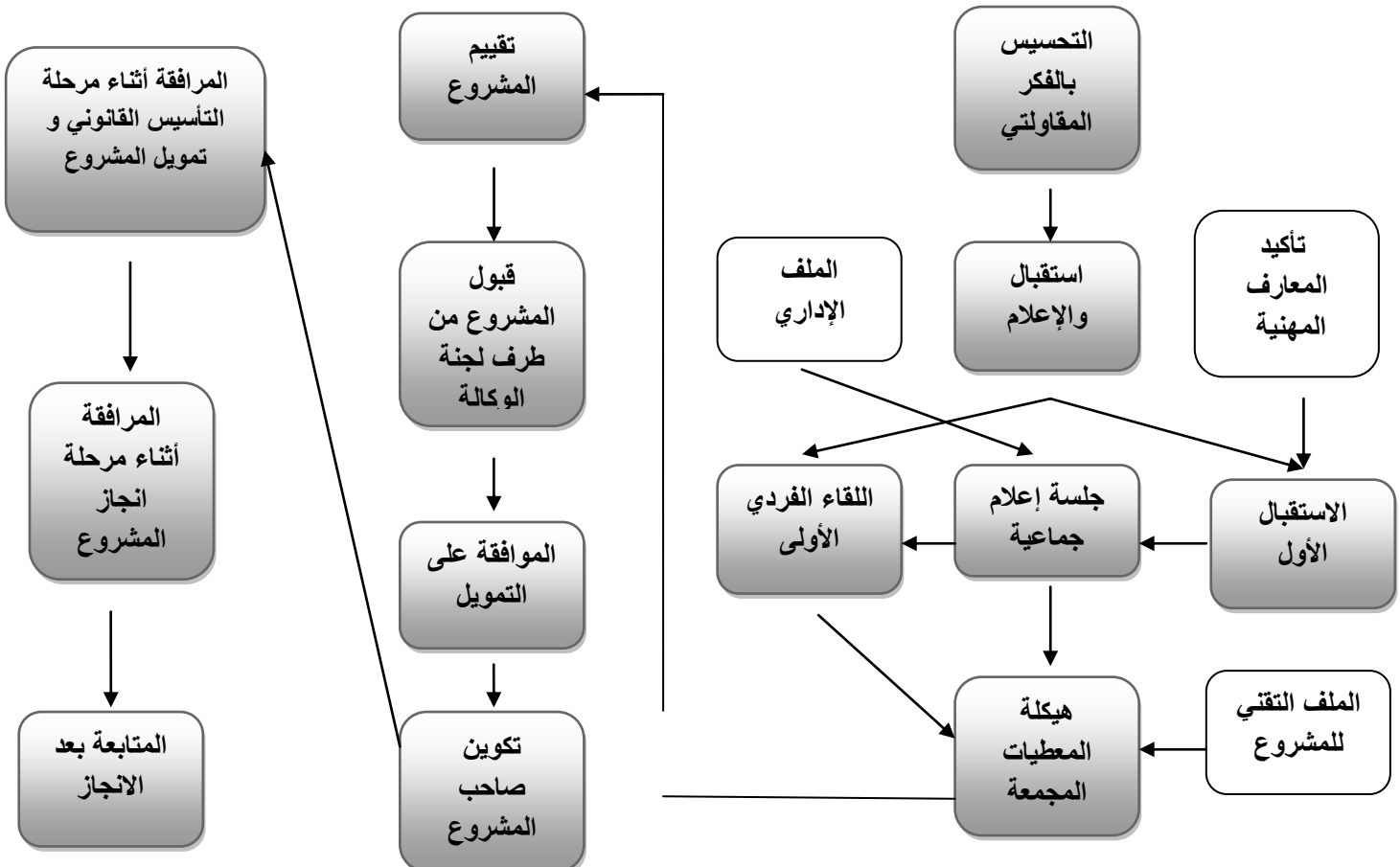

المطلب الثالث : المعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

تتضافر عدة جهود من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار جهاز تشغيل الشباب ، و أهم المتدخلين في هذه العملية بعد الوكالة هي البنوك العمومية التي توفر مصدر تمويل لها ، و كذلك بقية المؤسسات الأخرى مثل :

(1) حاج سعيد أمال ،**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية مكافحة البطالة** ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي –وزو ،2016-2017 ص 75.

إدارة الضرائب و الجمارك ، السجل التجاري و الضمان الاجتماعي ...الخ ، هذا ما أدى بالشباب إلى تفكير في ترك مؤسساتهم ،وفي هذا الإطار سنحاول التطرق إلى أهم العراقيل التي تقف أمام أنشاء المؤسسات المصغرة :

- صعوبة وبطء الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على الموافقة للمشروع .
- نقص التمويل قصير و طويل الأجل ، و هذا يعود للشروط المفروضة على القرض .
- عدم دراسة الملفات في الوقت المناسب و عدم متابعتها .
- غياب المرافقة و المتابعة للشباب المستثمر وقت استغلال المشاريع .
- تورط مديري الوكالات في الرشوة و المحسوبية وعدم احترام الإجراءات القانونية التي تخضع لها عمليات معالجة الملفات .
- عدم قدرة الشباب على دفع المساهمة الشخصية في المشروع ، مما يعطل عملية انطلاق المشاريع .
- عدم تسديد الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية أقساط الديون في الآجال المحددة قانونيا، حيث صرح المدير العام للوكالة أنه منذ سنة 1996 أن حوالي 03 ألاف مستفيد عجزوا عن رد قروضهم المستحقة لدى البنوك وخزينة الوكالة .
- إفلاس الكثير من المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة مسببا عجزا ماليا لتمويل مشاريع جديدة .فمنذ 1996فإن 3781 مؤسسة صغيرة مستحدثة توقفت عن النشاط لأسباب مختلفة .
- تحويل فئة من القروض إلى غير الوجهة المقرر لها ، مما دفع بالوكالة إلى تحويل أصحاب تلك القروض إلى العدالة ، ومع تراجع تحصيل أقساط ديون الشباب سيوثر تأثيرا سلبيا على نسبة خلق التوازن المالي للوكالة ، فعوض أن تساهم في تقليص البطالة أنتجت بطالين مدانين للوكالة و المؤسسات المالية .[1]

المبحث الثالث : دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومساهمتها في خلق مناصب شغل

المطلب الأول : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى الوطني .

سنتطرف فيما يلي لعرض حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب موزعة أولا حسب عدد الشهادات المسلمة و عدد المشاريع المقاومة فعلا ، ومن ثم سنقوم بتوزيع المؤسسات الممولة حسب قطاعات النشاط .

1.حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الشهادات المسلمة وعدد المشاريع :

لقد بلغ عدد الشهادات المسلمة من طرف الوكالة إلى غاية 30 جوان سنة 2009 ، 368967 شهادة بما يتضمن توفير 1023842 منصب عمل ، في حين أن عدد المشاريع التي تم تجسيدها فعلا منت طرف الوكالة قد بلغ 105300 مشروعا مما سمح باستحداث 298188 منصب عمل
كما هو موضح في الشكل التالي :

(1) رابح الحاجة خيرة ، مرجع سابق ، ص 60.

جدول رقم (14) توزيع المستفيدين حسب المؤهل فترة (2009- 2014)

المؤهل	الجامعي	التكوين المهني	الثانوي	المتوسط	ابتدائي	غير معروف	المجموع
عدد الملفات	213	659	479	1181	383	08	2823
النسبة	%7.54	%23.35	%16.96	%41.84	%10.03	%0.28	%100

المصدر: رابح الحاجة خيرة ، مرجع سابق ، ص49

نلاحظ من الشكل الموضح أعلاه الفرق الكبير بين عدد الشهادات المسلمة من طرف الوكالة وعدد المؤسسات المستحدثة فعلا ، و هذا راجع إلى التحفظات الكبيرة التي تبديها البنوك فيما يتعلق بمنح القروض للمقاولين على الرغم من الإجراءات المتخذة من الوكالة فيما يتعلق بضمان نسبة كبيرة من قيمة القرض الممنوح للمقاول و التي تبلغ 70% من قيمته الإجمالية ، وقصد تجاوز هذا العائق تم بناء على قرار المجلس الوزاري المشترك في 06 جويلية 2008 ، الإقرار بضرورة تمويل الملفات التي توافق عليها اللجان المحلية بصفة آلية من طرف البنوك .[1]

2.وضعية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط .

تتوزع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط على النحو الموضح في الجدول التالي :

جدول (15): وضعية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط .

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	قيمة المشاريع 10 دج
الخدمات	33289	68591
نقل المسافرين	12684	23682
الصناعات التقليدية	16716	34983
نقل البضائع	13785	32095
الزراعة	11429	24725
الصناعة	6025	19683
البناء و الأشغال العمومية	5350	15458
الأعمال الحرة	2898	3855
الصيانة	2266	3808
الصيد	537	3808
الري	348	2021
المجموع	105300	231989

(1) رابح الحاجة خيرة ، مرجع سابق ، ص49.

المصدر: من إعداد الطالبة .

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات احتل صدارة المشاريع الممولة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 33289 مشروعا بقسمة إجمالية بلغت حوالي 68591 مليون دينار جزائري ، رقم يتماشى مع النمو الكبير لهذا القطاع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، كما ساهمت الوكالة أيضا في تمويل 16716 مشروعا ينشط في قطاع الصناعات التقليدية الذي احتل المرتبة الثانية من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 34983 مليون دينار جزائري ، ليأتي في المترتبة الثالثة قطاع نقل البضائع الذي استحوذ على 13785 مشروع و تكلفة إجمالية 32095 بلغت مليون دينار جزائري ، ومن ثم قطاع نقل المسافرين حيث عرف هذا القطاع طفرة كبيرة نتيجة فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط في هذا المجال .[1]

المطلب الثاني : دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث مناصب شغل .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل 45 مشروع يوميا كحد متوسط ، و 14% من هذه المشاريع تحصلت عليها النساء ، كما أن 65% من المشاريع الممولة لا تقل قيمتها الاستثمارية الأدنى عن 5 مليون دينار ، حيث أن 92% من هذه المشاريع تحصل عليها المستثمرين الذين تعدى سنهم 35 سنة ، لكن 2% فقط من هذه المشاريع الممولة وصلت إلى مرحلة التوسع .

جدول رقم (16): عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة من 1997 إلى 2016

الفترة	عدد المناصب الشغل المستحدثة	النسبة
منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2010/12/31	392670	%44.71
2011	92682	%10.55
2012	129203	%14.71
2013	96233	%10.96
2014	93140	%10.61
2015	51570	%5.87
2016	22766	%2.59
المجموع	878264	%100

المصدر: حاج سعيد آمال، مرجع سابق ،ص78.

(1) لخلف حسنة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، **جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب** ، عدد نوفمبر 2011، ص40.

يوضح الجدول السابق عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1997 إلى غاية 2016 ، حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة إلى 878264 منصب شغل ، ففي سنة 2011 بلغت عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة إلى 92682 منصب شغل ، بنسبة مئوية قدرت بـ 10.55% من مجموع المشاريع المستحدثة طوال فترة 1997-2016 ، وفي سنة بلغت مناصب الشغل المستحدثة إلى 129203 منصب شغل بنسبة مئوية بلغت 14.71% ، وفي سنة 2013 تم استحداث 96233 منصب شغل بنسبة مئوية 10.96 وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2012 ،[1] أما في سنة 2014 وصلت عدد مناصب الشغل المستحدثة إلى 93140 منصب شغل ، بنسبة مئوية قدرت بـ 10.61% ، وفي سنة 2015 قدرت عدد مناصب الشغل المستحدثة بـ 51570 منصب مستحدث ، بأهمية نسبية قدرت بـ 5.87% ، في حين أن عدد مناصب المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية تشغيل الشباب تصل إلى 22766 منصب شغل ، بنسبة مئوية قدرت بـ 2.59% ، وتعد أضعف نسبة مقارنة بالسنوات التي ما قبلها .

الجدول رقم (17) : عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة حسب قطاع النشاط 1997 إلى 2016.

القطاعات / الفترة	الزراعة و الصيد	%	الحرف	%	البناء و الأشغال العمومية	%	الصناعة و الصيانة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%	المجموع
منذ نشأة الوكالة إلى 2010/12/31	15171	11	21979	16	9818	7	10807	8	3648	3	7908	56	140503
2011	3686	9	3559	8	3672	9	2118	5	569	1	29228	68	42832
2012	6705	10	5438	8	4375	7	3301	5	826	1	45167	69	65812
2013	8225	19	4900	11	4347	10	3333	8	1042	2	21192	49	43039
2014	10487	26	4255	10	5106	12	6614	16	1450	4	12944	32	40856
2015	6862	29	2170	9	3838	16	4913	21	1205	5	4688	20	23676
2016	3479	31	320	3	1672	16	2720	24	716	6	2385	21	11262
منذ نشأة الوكالة إلى 2016/12/31	54615	15	42621	12	32828	9	33806	9	9456	3	194654	53	367980

المصدر: حاج سعيد آمال، مرجع سابق ،ص78.

(1) حاج سعيد آمال، مرجع سابق ،ص ص 78-80.

- يوضح الجدول أعلاه عدد مناصب الشغل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل السباب منذ نشأتها سنة 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 ، والتي بلغ إجمالها في مختلف القطاعات 367980 منصب شغل في مختلف القطاعات ، و يعتبر قطاع الخدمات أكبر القطاعات التي تم استحداث فيها أكبر عدد من مناصب الشغل بـ 194654 منصب شغل ، بنسبة مئوية تقدر بـ 53 بالمائة من مجموع مناصب الشغل المستحدثة في نختلف القطاعات ، ثم يليه قطاع الزراعة و الصيد ب 54615 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية تقدر بـ 15 بالمائة ، ويأتي بعده قطاع الحرف بـ 42621 منصب شغل بنسبة مئوية تقدر 12 بالمائة ، ويليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 32828 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية تقدر بـ 9 بالمائة ، ثم يليه قطاع الصناعة و الصيانة بـ3806 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية قدرت بـ 9 بالمائة ، ويبقى قطاع المهن الحرة هو الأضعف من حيث استحداث مناصب الشغل بـ 9456 منصب شغل بنسبة مئوية تقدر بـ 3 بالمائة .[1]

المطلب الثالث : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تخفيض نسبة البطالة و الفقر

عرفت الجزائر منذ السبعينات من القرن الماضي ، والتي كانت لها انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية أبرزها ظاهرة البطالة و ظاهرة الفقر وما ينجم عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع ، وباتت أمرا مقلقا للحكومة الجزائرية ، إلى أن هذه الأخيرة حاولت أن تتجاوز هذه التقلبات وذلك بإصلاح اقتصادي شامل في سياسة التشغيل ، وذلك بتشجيع القطاع الخاص عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مدعمة ماليا من طرف الدولة الجزائرية ، بهدف خلق مناصب عمل جديدة لامتصاص اليد العاملة و القضاء على البطالة ، وقد تجسد هذا الدعم في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمختلف فروعها و وكالاتها ، والتي قطعت أشواط معتبرة في سبيل القضاء أو تخفيف من حجم البطالة والتي وصلت في سنة 2011 إلى 9.5% بعد كانت في سنة 2010 حوالي 10% أي ما يماثل 1.7 مليون عاطل بعدما كان عددهم 5 ملايين بطال في 2001 ، و إنشاء حوالي 298.151 مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة بصيغها الثلاث لاسيما صيغة التمويل الثلاثي ، والتي سمحت بخلق 923.418 منصب شغل ما بين 2014 و 2015 .

ومنه ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقليل من ظاهرة البطالة بخلق مناصب شغل ، ومع انخفاض معدلات البطالة تنخفض معه معدلات الفقر.[2]

(1) حاج سعيد آمال، مرجع سابق ،ص ص 78-80.

(1) حاج سعيد آمال، مرجع سابق ،ص70.

خلاصة

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى استنتاج هو أن الوكالة تسلهم بشكل كبير في خلق المؤسسات الصغيرة و تدعيمها عن طريق تقديم الدعم و المعنوي اللازم لإنشائها و حسن استمراريتها ،حتى تلعب الدور المنوط بها في التنمية المحلية المستدامة ، كما لعبت دور فعال في القضاء على البطالة و دفع الشباب للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني ، و استعادت البنوك و المؤسسات المالية مهتما بين الأعوان الاقتصادية ، وعملت على تنمية القطاع الفلاحي و الصناعي ، البناء والأشغال العمومية ، قطاع الحرف ، الخدمات ، قطاع النقل وحتى قطاع العمل الحر.

ورغم أثرها الإيجابية في توفير مناصب شغل ، إلا أنها صادفت بعض المشاكل ، اتسمت ببعض النقائص ، والتي تظهر في غياب المتابعة التامة خلال تنفيذ المشاريع ، واستغراق مدة طويلة في الإجراءات الإدارية ، فهي لا تقوم بمتابعة و مرافقة الشاب المستثمر بصفة و دائمة أثناء فقرة تنفيذ مشروعه .

ومن خلال استعراض لأهم جوانب دراستنا و الدراسات السابقة ، توصلنا إلى أنه تؤكد نتائج الدراسات على أهمية القروض في تمويل المشاريع الصغيرة و المصغرة .

من المعروف أن دول العالم من أكثر دول العالم التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة و الفقر و يرجع السبب في هذا إلى قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني و كذا المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل الأمر الذي دفع بها إلى دق ناقوس الخطر و العمل على وضع برامج و آليات و استراتجيات بغية التقليل من أثارهما على اعتبار إن ارتفاع نسبهما إلى هذه المستويات سينعكس سلبا و يجعلها تعيش في دوامة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤدي إلى زعزعة استقرارها السياسي .

ومن الآليات التي أنتجتها دول العالم الثالث بغية الحد من ظاهرة البطالة وحققت نجاحا كبيرا نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهذه الأخيرة قد احتلت مكانة هامة في مختلغ دول العالم سواء المتقدمة منها أو السائرة في النمو بالنظر لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد و تحقيق التطور الهيكلي و التقدم و رعاية الابتكارات التكنولوجية ، ناهيك عن دورها البارز في مجال محاربة البطالة ، فالمشروعات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل فعال في التنمية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي ، الاستهلاك ، الادخار و الاستثمار و الصادرات، إلى جانب مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية و الإقليمية.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدة البطالة من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل جديدة ، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية و بالتالي التخفيض من النسب البطالة و بالتالي معدلات الفقر ، بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية ، إلى جانب كونها قادرة على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة و التي تشكل النسبة الكبيرة من القوة العمل في الدول النامية و بتكلفة منخفضة نسبيا .

اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى : " هل تتلقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعم بالجزائر"، صحيحة، إن الجزائر قد عمات على دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها احد الآليات المهمة في مكافحة البطالة و الفقر و ذلك من خلال برامج و هيئات دعم كالوزارة الوصية على هذه المؤسسات و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تم ذكرها و ذكر انجازاتها .
- الفرضية الثانية : "للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تخفيض من نسبة البطالة و الفقر " صحيحة ، فقد أثبتت الإحصائيات صحة الفرضية وذلك من خلال مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من نسبة التشغيل التي تزيد عدد العمالة .

النتائج المتوصل إليها :

- إن موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا ، نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل .
- تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجموعة من العراقيل دون تنمية و ترقية هذا القطاع ، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل و الوسائل لمعالجتها .
- إن البلدان النامية التي تعاني من مشاكل البطالة تلعب المشروعات الصغيرة و المتوسطة فيها دورا هاما في التخفيف من حدتها و كذا الفقر.
- قلة مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى الصعوبات خاصة في التمويل صعوبة الحصول على القروض المصرفية ، لذا تدخلت الدولة من خلال إنشاء جهات داعمة منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- عدم اهتمام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومتابعة مرافقتها للمؤسسات الناشئة .

التوصيات :

- يجب توفير البيئة الاستثمارية و القانونية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ،ويتم توجيهها إلى القطاعات التي تواجه تراجع .
- الحد من البطالة من خلال إقامة تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة تعمل على ضمان استمرارية توفير مناصب تشغيل .
- إجراء دورات تدريبية و توعية للأشخاص العاطلين عن العمل وراغبين في العمل ، لحثهم و تشجيعهم على أهمية أنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و ما توفره من دخل ، يؤدي إلى انخفاض الطلب على التوظيف العمومي ، مما يخفف من حدة عبء توفير مناصب العمل من طرف الحكومة .
- تدعيم الدولة للمؤسسات من خلال منظمات تساعد الراغبين في إنشاء مشاريع من خلال مساعدتهم تأسيس مؤسسات .

المراجع بالعربية :

- احمد رحموني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ، المكتبة المصرية للشر والتوزيع، الجيزة،2011.
- خبابة عبد الله ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (آلية لتحقيق التنمية المستدامة)** ، دارا لجامعة الجديدة الإسكندرية ، 2013 .
- علي وهب ، **خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث** ، دار الفكر اللبناني ، بيروت 1996.
- فريد نجار ،**الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم (مدخل رواد الأعمال)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.
- نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 .
- هوشيار معروف ، **دراسات في التنمية الاقتصادية : إستراتجيات التصنيع و التحول الهيكلي – أطروحات فكرية و حالات دراسية** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، عمان ،2005 .
- هيا جميل بشارات ، **التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، دار النفائس ، عمان 2008 .

المجلات :

- لخلف حسنة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، **جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب** ، عدد نوفمبر 2011.

الملتقيات :

- أحمد بن قطاف، حمزة فيشوش ، **المنظومة القانونية و المؤسسات لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، ملتقى وطني حول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2010-2011،جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، يومي 18و 19 ماي 2011 .
- بوشامة مصطفى ،محفوظ مراد ، **ظاهرة الفقر في العالم العربي و الإسلامي** ، أسبابها ، أثارها ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي و الإسلامي ، جامعة سعد دحلب ، بليدة ، يومي : 01-03 جويلية 2007 .
- حبيبة مداس ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها الاقتصادية مع الإشارة إلى ولاية الوادي** ،ملتقى وطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-2013/05/06.
- خالد قاشي ، أيوب الشيكر ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل** ، ملتقى وطني حول : إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة اخضر الوادي ، يومي 07/06 ديسمبر 2017 .

- رياض ريمي ، عقبة ريمي ، **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها في الجزائر** ، ملتقى وطني حول وواقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي يومي 05-06 /2013/05.
- سرار خيرة ، بن مسعود يعاد ، ضيف أحمد ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية –دراسة حالة** ، مؤتمر دولي الأول حول : المقاولاتية المستدامة –بين إشكالية البقاء و حتمية الابتكار ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة يومي : 18- 19 أفريل 2017 .
- سليمان ناصر ، عواطف محسن ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، ملتقى وطني حول الاقتصاد الإسلامي-الواقع و الرهانات - ، غرداية 24/23 فيفري 2011 .
- عبيرات مقدم ، عبد الرحمن ،**القياس الكمي لمؤشرات الفقر و إطار مسبباته و إستراتجيات مكافحته :إشارة إلى تجربة ماليزيا** ، ندوة دولية حول : تجارب مكافحة الفقر العالمي و العربي و الإسلامي ، جامعة سعد ، دحلب ، البليدة ، 1-3 جويلية2007.
- كتوش عاشور ، طرشي محمد ، **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف يومي : 17-18 أفريل 2006
- وصاف سعيدي ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة عمار ثلاجي ، الاغواط ، يومي 08-09 أفريل 2002.

الوثائق الرسمية :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **دليل إنشاء مؤسسة** .
- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 52 ، الصادرة في 11 سبتمبر 1996

الرسائل الجامعية :

- برجي شهر زاد ،**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، كلية الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان 2012/2011.
- بلحسن ليلى ، **محددات الفقر**، دراسة تحليلية ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تقنيات كميات مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2015-2016 .
- بوزيدي إلهام ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تخفيض مستوى البطالة للفترة 2001/2014** ،مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014 .

- بوشارب ناريمان ،‹ **سبل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية بسكرة للفترة 2011/2004** ،مذكرة نيل شهادة الماستر ،تخصص مالية ونقود ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد يخضر، بسكرة 2014/2013
- تقي الدين رويبح ، **دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2015- 2016.
- حاج سعيد أمال ،**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية مكافحة البطالة** ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي –وزو ،2016-2017.
- رابح الحاجة خيرة ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،2017-2018.
- سليماني لدية ، سليماني دهبية ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة و إدارة محلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو 2014- 2015 .
- فاديه بن بلقاسم ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسط في الجزائر** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، 2013- 2014.
- وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوي البطالة في الدول النامية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر ، تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013-2014

المواقع الإلكترونية :

//www.univ-jijel.dz/revue /index.php/Namaa/article/view/605:http

ملخص

الملخص بالعربية

تصب هذه المذكرة في إطار إبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من معدلات البطالة و الفقر ، في ظل جهود الدولة الجزائرية عناء البحث عن مكانيزمات و آليات للحد منهما، سواء كانت هذه الآليات لدعم التشغيل أو لدعم الاستثمار ، وتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك لقدرتها على الانتشار و التوسع داخل المدن و القرى ، على عكس المؤسسات الكبيرة ، من شأنه أن يساعد على خلق فرص عمل ، مما يساهم في تخفيف من معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشة بشكل عام ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتيح فرص شغل لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من فئات المجتمع سواء العاطلة عن العمل أو ذات الدخل المحدود . إن معدل البطالة يتأثر يشكل كبير بآليات الدعم ،وأن الدولة الجزائرية لها القدرة على أحداث استقرار في سوق الشغل من خلال إتباع إستراتجية محكمة للقضاء على مشكلة البطالة باستعمال آليات دعم مدروسة و مناصب شغل دائمة ، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، البطالة ، الفقر ، التشغيل ، آلية دعم التشغيل ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

Abstract

This note is in the context of highlighting the role of small and medium entreprises in reducing unemployment and poverty rates , the algerian state has preferred efforts to serch for mechanisms to reduce them , whether this mechanismis to support investment :and encouragaging the establishment of this type of institutions in various economic sectors due to their ability to spread and expand within cities and villages , unlike large institutions ,it would help create job opportunities , which would contribut ti reducing unemployment rates and raising the standars of living in general ,small and medium enterprises provide job opportunities that did not exist before for many groups of society ,whether unemployed or low -income ,the unemployment rate is greatly affected by support mechanisms , and the Algerian state has the ability to stabilize the labor market by following the court's strategy to eliminate the problem of unemeployment by using well-thought-out supporting mechanisms and positions , such as The National Agency for Supporting Youth Employmen

Key Word

Small and medium enterprises , unmployment ,poverty , employment, national agency for youth employment support .